الفصل الرابع

دور شبكة الإنترنت في الثورات العربية

"رؤية تحليلية"

- أولاً: الجذور التاريخية بين الإعلام والسياسة والعلاقات المتبادلة بينهما.
- ثانيًا: الوظائف السياسية لشبكةالإنترنت ومستحدثاتها.
- ثالثًا: رصد تأثير شبكة الإنترنت على القضايا السياسية العربية والدولية.
- رابعًا: دور شبكة الإنترنت في الحراك السياسي وربيع الثورات العربية...رؤية تحليلية.

obeikandl.com

obeikandl.com

● أولًا: الجذور التاريخية بين الإعلام والسياسة والعلاقات المتبادلة بينهما:

١- الجذور التاريخية للإعلام السياسي:

لقد أصبح الاتصال السياسي - أو الإعلام السياسي - حقلًا دراسيًّا له أهميته وأسسه وميادينه وموضوعاته؛ فهو يهتم بالمادة المنظمة أو الرابطة لمكونات وأطراف العملية السياسية من خلال المفردات واللغة والرموز السياسية، حيث يربط الجماهير والمؤسسات والجماعات والأحزاب من خلال تلك الرموز، مستندًا إلى تقنيات متقدمة ومتطورة، فلقد أصبحت عمليةُ الاتصال ذات مغزى في العملية الاجتماعية السياسية.

والمتتبع لنشأة الاتصال السياسي، والمستقرئ لوضعه الراهن، يلاحظ أنه لم يتم - حتى الآن وبشكل محدد - تحديد المضمون المتعلق بهذا العلم والحدود المعرفية التي ينتمي إليها، والذي تفصله عن مضامين التخصصات العلمية الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أنه ليس هناك إجماع بين أساتذة الاتصال السياسي على مضمون وحدود هذا النوع من الاتصال، هذا بالإضافة إلى أن نمط الاتصال السياسي يتداخل مع العلوم الاجتماعية؛ مما يصعُب معه التحديدُ الدقيق لمضمون الاتصال الجديد.

حيث يرى المفكر الفرنسي Dominique Welton أن الإعلام السياسي فضاءٌ واسعٌ يتم فيه تبادلُ الخطابات المتعارضة من ثلاثة أطراف فاعلين يملكون جزءًا من الشرعية السياسية والديمقراطية هم: رجالُ السياسة، والصحفيون، والرأي العام، من خلال سرد الآراء، بينما يرى الإعلامي Schudson أنه "عملية نقلٍ لرسالة بقصد التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع".

وقد عرَّفها معجمُ المصطلحات السياسية بأن: "عملية نقل المعاني ذات الدلالة السياسية المرتبطة بعمل النظام السياسي".

وهناك العديد من التعريفات حول الإعلام السياسي، ويمكن سردها كما يلي:

- الإعلام السياسي يتعلق بالطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكميته.
- الإعلام السياسي هو نقاشٌ عامٌّ حول توزيع الموارد العامة والسلطة الرسمية، وكذلك العقوبات الرسمية.
- الإعلام السياسي هو أحد أنماط الاتصال الذي يؤدي وظيفةً سياسية للقائمين عليه؛ بمعنى أن أهدافه ودوافعه في جوهرها إنما تقتصر على إحداث تأثيراتٍ واقعية أو محتملة على عمل وسلوكيات الآخرين.
- الإعلام السياسي هو النشاطُ السياسي الموجَّه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب، والذي يعكس أهدافًا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة.
- الإعلام السياسي يتعلق بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظمُ السياسية.

ومن التعريفاتِ السابقة يتضح الدورُ السياسي لوسائل الإعلام، فالرسائلُ الاتصالية التي تبثها وسائلُ الإعلام تقوم بإدارة الحوار داخل المجتمع، وبناء الأولويات للرأي العام والتعبير عنها وإيصالها لصانعي القرار، هذا بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام أصبحت مصدرًا للمعلومات لكلٍّ من صانعي القرار والمواطن على حد السواء، بالإضافة إلى أنها تؤثر في اتخاذ السلطات القرار أو الامتناع عنه.

وبالعودة إلى جذور العلاقة التي تربط الإعلام بالسياسة يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدُّ رائدة في مجال وضع الأسس الحديثة للإعلام السياسي تلاها العالمُ الغربي مع قليل من التعديل؛ كي تتوافق مع الواقع المحلي لكل دولة على حدة.

ففي عام ١٩٥٢ قرر الحزب الجمهوري الأمريكي تخصيص ميزانية خاصة لشئون الإعلام السياسي، وانتشرت بالفعل عام ١٩٥٦ ظاهرة الإعلانات السياسية، والتي تذاع قبل البرامج الجماهيرية التي تحظى بشعبية كبيرة.

وفي العام نفسه أيضًا ظهرت محاولات التنظير لما يسمى الاتصال السياسي، كأحد عناصر البحث في موضوع العلاقة بين القادة السياسية والجماعات النشطة العامة في المجتمع، وذلك بدراسة المحاولات التي تقوم بها القياداتُ في التأثير على سلوك الناخبين، ومن هنا يلاحَظ الاهتمامُ المتزايد بعلم الاتصال السياسي كعاملٍ متغير في البحوث السلوكية التي ظهرت في عقد الخمسينيات الميلادية في القرن العشرين.

ويعدُّ عام ١٩٦٠ بمثابة ميلاد للإعلام السياسي الحديث؛ وذلك عندما كان جون كينيدي يعتمد على التلفزيون لإلحاق الهزيمة بنيكسون، وفي عام ١٩٧٦ تم التوصل إلى الشكل النهائي للتسويق السياسي وأصبح الإعلام شريكًا أساسيًّا في العملية السياسية. ويُعد الاتصالُ مفهومًا مركزيًّا من مفاهيم العمل السياسي؛ حيث أصبحت العملياتُ السياسية تستند إلى مجموعة من الأطراف التي تتفاعل فيما بينها عبر وسيلة اتصال محددة.

<u>ويتكون الاتصال السياسي من العديد من المكونات وتتمثل فيما يلي:</u>

- <u>الرسالة:</u> وهي المضمونُ أو الفكرة التي يرسلها المرسل إلى المتلقي، وتتم من خلال الكلمة المكتوبة أو المنطوقة أو من خلال الإشارة أو أفعال رمزية، وتساعد على نقل هذه الرسائل وتفسيرها وتوضيحها مجموعةٌ من المؤسسات المتخصصة مثل: وسائل الإعلام ووكالات الأنباء والأحزاب السياسية.

- <u>المرسِل:</u> وهو منتج الخطاب والقائم بالاتصال، ويتعدد القائمون بالاتصال، ومن أبرزهم الفاعلون السياسيون سواء كانوا رجال أحزاب أو برلمانيين أو أعضاءً في الحكومة أو المعارضة، ويتم نقل رسائلهم عبر قنوات الاتصال الجماهيرية المختلفة.

- الوسيلة: وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسة الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب، ويتم الاتصال السياسي عبر العديد من الوسائل والقنوات مثل: المؤسسات ذات الطابع التنظيمي أو النقابي والجمعيات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية المختلفة، سواءً المسموعة أو المرئية أو المقروءة.

- المستقبل أو المتلقي: وهو العنصرُ الجوهري في العملية الاتصالية والذي يعطي للرسائل الاتصالية مغزاها ومدى ملاءمتها، فضلًاعن تبرير وجودها.

كما تتنوع مجالات الاتصال السياسي، والتي تتمثل فيما يلي:

- المعرفة السياسية: والتي تتمثل في حصول المواطنين على قدر عادل من المعلومات، حتى يدرك كل منهم ما حوله من أمور سياسية يستطيع من خلالها أن يتخذ القرار ويسهم في صنع العملية الديمقراطية .

- المشاركة السياسية: ويُقصَد به كلُّ نشاط يقوم به الفردُ بهدف التأثير في القرارات السياسية للمجتمع من أجل اتخاذ السلوك الملائم الذي يتسق مع اهتماماته ومصالحه.

- التنشئة السياسية: وهي كما أشار إليها ROBIN عملية تطورية من خلال وسائل اجتماعية متعددة يكتسب منها الفردُ معلومات، ويكوِّن بها مواقف تمكِّنه من فهم الأشخاص والمؤسسات والأشياء الأخرى في البيئة الاتصالية.

- صناعة النخب السياسية: وذلك عن طريق إبراز توجهاتها وآرائها من أجل تحقيق مكاسب سياسية، غير أن وسائل الإعلام في النظم الشمولية قاصرةٌ على تحقيق المشاركة السياسية فضلًاعن أن يكون لها دورٌ في صناعة النخب السياسية.

٢- الإعلام والسياسة والعلاقات المتبادلة بينهما:

كانت التكنولوجيا – منذ أن عرفها الإنسان – وسيلته المادية الأساسية في تأسيس الحضارات عبر التاريخ؛ وبالتالي كانت من أهم الأسلحة التي استخدمها القادة والساسة

في ممارستهم لقواعد اللعبة السياسية، لذا اصطلح علماءُ الحضارة والتقدم العلمي على تعريف التكنولوجيا بأنها منظومة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لفرض سيادته على البيئة المحيطة به، لذلك كان نشوء الحضارة وتطورها مواكبيْن ومتفاعليْن معًا باستمرار مع نشوء التكنولوجيا وتطورها.

وتُعد وسائلُ الإعلام انعكاسًا للبيئة السياسية ومرآة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية على الصعيد السياسي؛ فبدون وسائل الإعلام لا يستطيع أحد خارج حلقة الأحداث السياسية الاطلاع عليها، كما أن البيئة السياسية تُبنى من خلال وسائل الإعلام في إطار من القيم والمعارف والآراء بشكل متوافق، وذلك عند عرض القضايا أو الأحداث السياسية في إطار الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام، حيث يتحدد الدورُ السياسي لوسائل الإعلام بشكل واضح من خلال بناء وتطوير المؤسسات السياسية وتهيئة الرأي العام لعملية لإعادة بناء المؤسسات السياسية وتعريف الجمهور بأهداف دور تلك المؤسسات أو المبادئ التي تقوم عليها.

فوسائلُ الإعلام تقوم بدور رئيسٍ وفاعل في تشكيل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، ويتوقف هذا الدور على شكل ووظيفة هذه الوسائل وحجم الحريات، هذا إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، وفي المقابل يرى البعضُ أن وسائل الإعلام والديمقراطية كلٌّ منهما يساند الآخر بالتبادل، وفي هذا الإطار تم تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي والسياسي في ضوء ثلاثة اتجاهات، هي:

- الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل والمؤثر للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وأنها أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي بمعناه العام.

- الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي، من منطلق أنه لا توجد علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام.

- الاتجاه الثالث: وينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر معتدلة، تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول.

وفي الحقيقة يمكن توصيف العلاقة بين النظام السياسي والإعلام بأنها علاقة تأثير متبادل، ويختلف حجم التأثير الذي يتبادله الطرفان وفق مجموعة من المتغيرات تحدد طبيعة العلاقة بينهما، والتي تتمثل في: درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، ودرجة الحرية السياسية التي ينعم بها الإعلام في معالجة قضايا المجتمع، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات الإعلام على الواقع المعاش. ومن ناحية أخرى يؤثر النظام السياسي في النظام الإعلامي وخاصة في البلدان النامية؛ نظرًا إلى طبيعة هذه المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويبرز دورُ وسائل الإعلام بشكل أكبر من خلال قيامها بالتركيز على مواضيع سياسية معينة وإضعاف الاهتمام بقضايا سياسية أخرى أو التعتيم عليها، مما يقود الجماهير إلى الاهتمام بهذه المواضيع المثارة وانقياد الرأي العام إليها، كما يبرز ذلك أيضًا من خلال إثارة الشك السياسي لدى المجتمع حول قضايا سياسية أو شخصيات أو مؤسسات سياسية معينة بالتركيز السلبي عليها.

بينما يرى LoransBentik أستاذ الإعلام الأمريكي أن وسائل الإعلام بمفردها عاجزة عن إحداث التغيير السياسي، ولكنها عاملٌ من عوامل حدوثه.

وهذا ما أكده أيضًا FelbBentik والذي أشار إلى أن وسائل الإعلام تنشط الحراكَ السياسي وتساعد على بناء إطار فكريٍّ وثقافيٍّ يحقق الانسجامَ لجهود الإصلاح والتغيير

السياسي، ولكنها لا تستطيع صنعَ التغيير السياسي بشكل مباشر؛ لأن الطريق نحو التغيير السياسي عادة ما يكون طويلًا وشاقًّا ويحتاج إلى عوامل ومسببات عديدة.

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدت إلى زيادة كفاءة الحكومات والقضاء على البيروقراطية وظهور الديمقراطية الإلكترونية، وأحدث ذلك ثورةً في طبيعة العلاقة ونمط الاتصال بين الحاكم والمحكوم وأداء المؤسسات السياسية، وأصبحت هناك تعددية سياسية على مستوى الفكر أو القوى السياسية بدلًا من الأحادية وسيطرة الحزب الواحد، بل أصبح الإعلام من مقومات ورموز السيادة الوطنية، ولعل مقولة الرئيس الأمريكي السابق توماس جيفرسون بأنه: "يمكن لنا أن نعيش من دون حكومة إذا كانت الصحافة موجودة"، مما يعطي تأكيدًا وتقديرًا لدور وسائل الإعلام في الميدان السياسي.

وهو ما أكده أيضًا AdamJones من خلال تحليله لستِّ دول، أن الإعلام الحر يشكل بداية التحول الديمقراطي، كما توصل ElizabethFox بالتطبيق على وسائل الإعلام بأمريكا اللاتينية إلى أن التحول الديمقراطي يُبنى على الإعلام الحرِّ النزيه الذي يتيح ويدعم حرية التعبير وطرح مختلف الاتجاهات والآراء الفكرية والسياسية.

<u>وتتحدد العلاقة بين الاتصال والنظام السياسي في ثلاثة مستويات، وهي:</u>

١. <u>مستوى الفرد</u>: ويقدم إلى الفرد قيادته السياسية في شكل متكامل؛ فيغطي أخباره وإنجازاته على الصعيد الداخلي والخارجي، وتصبح وظيفة الاتصال في تحديد شرعية النظام السياسي للفرد العادي وعلاقته به، كما يقوم بإقناعه والتأثير فيه من خلال ترغيبه في بعض أنماط السلوك السياسي.
٢. <u>مستوى الجماعة السياسية</u>: ويقوم الاتصال بتحديد ثقافتها السياسية وتنشئة هذه الجماعة على مبادئ السياسة، كما يقوم الاتصال بمخاطبة الثقافات

الفرعية داخل تلك الجماعة ويجعلها ضمن الجماعة الكبرى، فالهدف الأساسي هو توجيه تلك الجماعة وتنشئتها على مبادئ القيادة السياسية.

٣. **مستوى النظام السياسي:** يقدم النظام السياسي شبكاتٍ واسعة الاتصال بين الحكام والمحكومين، ويتحقق الانسجام بينهما من خلال ممارسة وسائل التوجيه الإقناعي والتحيز السياسي والتنشئة السياسية.

ويمكن رصد العلاقات المتبادلة بين الإعلام والسياسة من خلال مجموعة من الحالات تتداخل فيما بينها على النحو التالي:

أولًا: الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي:

أصبح تحقيق الإصلاح السياسي من خلال التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية هو المطلب السياسي التاريخي المطروح بقوة على الساحة السياسية في الآونة الأخيرة، إلَّا أن هذا التحول الديمقراطي يتطلب بجوار مجتمع النخبة إنسانًا ديمقراطيًّا يمارس التعددية ويحقق أهدافها؛ مما يستلزم معه توافر ثقافة سياسية وإدراكًا واعيًا لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها المختلفة، وذلك وفقًا للعديد من المؤسسات المختلفة، وعلى وجه الخصوص وسائل الاتصال الجماهيري والتي تؤثر بشكل مباشر في تشكيل معارف الأفراد واتجاهاتهم نحو القضايا والمشكلات الواقعية أو المحتملة في المجتمع، حيث تُعد وسائل الإعلام من الأدوات الرئيسة الحاسمة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات السلطوية، وذلك عن طريق عرضها للمجتمعات الديمقراطية المزدهرة، وإبراز سلبيات وجوانب ضعف النظام الديكتاتوري غير الديمقراطي.

ولا تقف العلاقة بين النظام الإعلامي والسياسي عند حد التأثير والتأثر فقط، بل رغبة كل منهما في الحفاظ على الآخر، حيث يسعى النظامُ السياسي إلى الحفاظ على النظام الإعلامي القائم باعتباره الأداة التي يتم من خلالها نشر آراء وأفكار القائمين على السلطة، ومن ثَم التأثير على الجمهور لتشكيل الرأي العام، بينما تقوم وسائل

الإعلام المختلفة بزيادة درجة الاهتمام السياسي وترتيب أولويات المواطنين وتدريبهم على ٤ مهارات: المناقشة السياسية، وتكوين الصورة السياسية تجاه النظام السياسي، والتأثير على المشاركة السياسية، وزيادة درجتها بالإضافة إلى تعبئة الجماهير لتأييد قرارات أو سياسات معينة، كما تسهم وسائل الإعلام المختلفة في نقل وتحليل النشاط السياسي الذي تقوم به النخبة الحاكمة؛ مما يجعل الجمهور قادرًا على تكوين معارفه واتجاهاته تجاه الأحداث والقضايا المختلفة، وبالتالي اتخاذ السلوكيات المطلوبة تجاهها.

ثانيًا: السياسة الخارجية:

منذ الحرب العالمية الثانية، ومع بدء التطور في تقنية الإعلام، ازدادت أهميته واستخدام كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ويمكن رصد ذلك على النحو التالي:

- تم استخدام الإعلام من جانب القوى العظمى في إدارة الصراع السياسي فيما بينها كأداة من أدوات الضغط والتأثير لتحقيق مصالح كل طرف.
- تم استخدام الإعلام كأداة مؤثرة من أدوات التغيير الثقافي والفكري، حيث اتجه الإعلام الأمريكي نحو اليابان من أجل إحداث تغيير في البنية الثقافية اليابانية نحو التنمية الاقتصادية وفقًا للنموذج الغربي الأمريكي، كما قام الإعلام الأمريكي بدور مهم من أجل إزالة آثار الأفكار النازية في ألمانيا، كما اتجه الإعلام السوفيتي إلى دول أوربا الشرقية من أجل ترسيخ قواعد النظام الاشتراكي وتقوية التحالف القائم بينها.
- تم استخدام الإعلام كأداة من أدوات ربط الدول النامية بالمتقدمة من أجل إقناع هذه الدول بتبنِّي نماذجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واستطاعت بالفعل هذه الدول – وفي مقدمتها الولايات المتحدة – أن تحقق قدرًا مهمًّا من السيطرة الإعلامية في الواقع الدولي المعاصر، كما تم استخدام

الإعلام كأداة من أدوات الصراع الإقليمي، حيث تشير الدراسات إلى أن الإدارة الإعلامية كانت من أهم الأدوات التي استُخدمت في إدارة الصراعات العربية.

- كما شهدت الفترةُ الحالية زيادة قدرات الإعلام الإسرائيلي في مجال السياسة الخارجية وخاصة في نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قدَّم الإعلام الصهيوني نموذجًا متكاملًا وناجحًا لاستخدام الإعلام في الترويج لمخططاته وأهدافه وإقناع العالم بها.

ثالثًا: الانتخابات:

ازدادت أهمية التلفزيون، وأصبح محور الإعلام السياسي الأمريكي؛ فنصف قيمة الإعلانات المالية من جانب الاتحاد الفيدرالي يتم تخصيصها لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، ففي ظل الأنظمة الرأسمالية لا يستطيع خوض المعركة الانتخابية إلا القادر ماليًّا واتصاليًّا، والمقصود هنا القدرة على معرفة طرق استخدام هذه الأداة والتعامل مع مراكز القوة في وسائل الإعلام، فمما لاشك فيه أن هذه الثقافة الاتصالية هي إفرازات المجتمع الرأسمالي الليبرالي الذي يعبِّر عنه المجتمع الأمريكي أفضل تعبير، كما أصبحت الديمقراطياتُ الغربية مرتبطة بمفهوم (العرض السياسي المتلفز) الذي يتيح للرأي العام فرصة مشاهدة المنافسين السياسيين في مناظرة على التلفاز، ومن ثم فرصة الاختيار بعد المداولة، التي تتم بناءً على الأدلة والبراهين والحجج القوية التي يقتنع بها الجمهور .

لذلك يؤكد Pinkelton أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة بين استخدام وسائل الإعلام من جانب الناخبين وبين سلوك التصويت في الانتخابات، وهو ما أشار إليه Arts,Semetko والذي يرى أن الذين يتابعون وسائل الإعلام يميلون للتصويت في الانتخابات بشكل يفوق غيرهم.

ويمكن رصدُ مجموعة من الآليات التي من خلالها يؤثر النظام السياسي في الإعلام، منها: التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الاعلامي، وآليات الرقابة على أداء وسائل الإعلام، والتحكم في إصدار تراخيص وسائل الإعلام، وحظر النشر في قضايا معينة، وحجب المعلومات في أوقات معينة، والدعم المالي المقدَّم لوسائل الإعلام، واختيار القيادات الإعلامية، ومناخ الحرية الذي يسمح به النظام السياسي، وتوفير تكنولوجيا الاتصال اللازمة لدعم العمل الإعلامي.

هذا بالإضافة إلى:

- اتساع نطاق العملية الإعلامية، وامتدادها إلى ميادين جديدة ربما لم تكن تلقى من الإعلاميين الاهتمام الكافي من قبل.
- زيادة ارتباط النسق الإعلامي بالنسق السياسي؛ بحيث يصبح الإعلام إحدى آليات العملية السياسية سواء بالنسبة للمواطن أو لصانع القرار أو المؤسسات السياسية في المجتمع.
- تعدُّد مستويات وأبعاد الوظيفة الاتصالية للدولة، الأمر الذي يحتاج إلى إعداد الكوادر الإعلامية المتخصصة في هذا المجال.
- ازدياد تأثير رجل الإعلام بالشئون السياسية، والذي يعني أن التكوين الثقافي لرجل الإعلام يلعب دورًا في نطاق التأثير بالعملية السياسية.

ومن ناحية أخرى يؤثر الإعلام في النظام السياسي من خلال مجموعة من الآليات:

- التنشئة السياسية للمواطنين من خلال التعرف على حقوقه وواجباته.
- التعبئة السياسية للمواطنين، ولاسيما في الظروف التي تستدعي مساندة التوجهات السياسية الرسمية.

- ترتيب أولويات أجندة قضايا العمل الوطني من خلال إدراكها لاحتياجات ورغبات المواطنين.
- التعبير عن وجهة النظام السياسي تجاه الأحداث والمستجدات على الساحة السياسية.
- إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال مساندة الأهداف التي يسعى لها النظام السياسي.
- يستخدم النظامُ السياسي وسائلَ الإعلام في جسِّ نبض الرأي العام تجاه السياسات المستقبلية التي يعتزم النظام السياسي تبنِّيها.
- تسهم وسائل الإعلام في تحويل اهتمامات الرأي العام بشأن قضايا محددة تفرض نفسها على الساحة السياسية من خلال إثارة قضايا أخرى أكثر أهمية أو إثارة شائعات تحتوي على بعض الأخبار الصحيحة بهدف جذب انتباه الجمهور لها.
- متابعة الأداء الحكومي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- المشاركة في صنع القرار من خلال ما تطرحه من رؤى وأفكار لكبار الكتاب والمفكرين.
- إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات؛ حيث إن ثورة المعلومات والاتصالات تساعد على توفير مصادر متعددة ومستقلة للمعلومات خارج دائرة وسيطرة النظم السياسية الحاكمة، وهو الأمر الذي ينهي احتكارها للمعلومات، أو على الأقل يقلص من قدرتها على السيطرة.
- نشر الوعي السياسي عن طريق رفع مستوى المعرفة والإدراك والوعي لدى الجماهير فيما يتعلق بقضايا التنمية الديمقراطية في الدول الأخرى واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتحقيق مبادئ الديمقراطية والشفافية، هذا فضلًا عن رفع مستوى طموحاتهم وتطلعاتهم بشأن الإصلاح والتطور الديمقراطي.

- تدعيم دور المعارضة السياسية عن طريق إتاحة المزيد من وسائل الاتصال والإعلام لنشر أفكارها وبرامجها السياسية، والتعريف بأنشطتها وأهدافها، واستقطاب أعضاء جدد في صفوفها.

ومن ثَم يمكن تحديد تأثير وسائل الإعلام على السلوك السياسي للأفراد من خلال ثلاث فئات كالتالي:

- أولًا: الاستجابة الأولية، وهي تذكُّر بعض المعلومات عن القضية السياسية المطروحة.
- ثانيًا: الاستجابة العاطفية، وهي الاهتمام بهذه المعلومات.
- ثالثًا: تتمثل في الاستجابة السلوكية والاستعداد السلوكي للقيام بسلوك معين.

إلَّا أن تأثير وسائل الإعلام على السلوك السياسي لا يحدث بطريقة متماثلة بين الأفراد، كما أنه يتم في إطار عملية سيكولوجية متكاملة وممتدة وذات طابع تراكميٍّ. ويتحدد دورُ وسائل الإعلام وفقًا للنظام السياسي في حد ذاته، فإذا كان النظام السياسي ديمقراطيًّا فإن وسائل الإعلام يمكنها تهيئة المناخ لنجاح عملية الإصلاح، وذلك من خلال توحيد العمل السياسي وإشاعة الحوار الديمقراطي وترسيخ القيم الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وتعقُّب كافة صور الانحراف والفساد، وذلك عن طريق عرض الرؤى والأفكار للأحزاب السياسية المختلفة وتقديم مقترحاتها للإصلاح السياسي وطرحها للمناقشة العامة، هذا بالإضافة إلى قدرتها على دراسات مقارنة مع الإصلاحات التي تمت في دول أخرى للاستفادة من إيجابيات هذه التجارب والابتعاد عن سلبياتها، أما إذا كان النظام السياسي فاسدًا فإن وسائل الإعلام تعمِّق الهوة بين النظام السياسي والمواطنين، وتصبح وسائل الإعلام تابعة للنخبة الحاكمة.

إذن كانت العلاقة وثيقة بين الإعلام والسياسة منذ فترة طويلة، ولكن زادت أهميتها في الفترة الأخيرة. وتوجد مجموعة من العوامل التي تضافرت معًا أدت إلى ازدياد أهمية الإعلام وخاصة في المجتمع المعاصر :

- الثورة الديمقراطية الهائلة التي يشهدها العالمُ اليومَ والتي أدت إلى انهيار الأنظمة الشمولية وتراجع أدوات القهر والقمع لتحل محلها أساليب الاتصال الجماهيري، والتي تدعم فكرة الحوار بين القوى السياسية والتعرف على مطالب المواطنين وأخذها في الاعتبار عند وضع السياسات.
- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الفترة الأخيرة والتي واكبت ازدياد حاجة المجتمع السياسي إلى المعلومات حول كافة المسائل التي تشغل اهتماماتهم، وقد نتج عن هذا ازدياد أهمية الإعلام بوصفه القناة الرئيسة لنقل المعلومات التي من خلالها يتعرف صانع القرار السياسي على مطالب المواطنين أو على ردود أفعالهم تجاه قراراته السياسية.
- التطورات الهائلة التي شهدها النظام الدولي المعاصر وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت هذه الفترة ازدياد اقتناع القوى الدولية الرئيسة بأن عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل؛ مما دفعها للتخلي عن أساليب الصراع لتحل محلها أساليب الحوار والتفاهم وهو ما يعني ازدياد نطاق الدور الاتصال والإعلامي على المستوى الدولي وازدياد استخدام أدواته المختلفة في السياسة الخارجية.

ثانيًا: الوظائف السياسية لشبكةالإنترنت ومستحدثاتها:

١- الوظائف السياسية لشبكة الإنترنت:

تُعد شبكة الإنترنت من الوسائل الإعلامية التي تعمق الهوية السياسية، فالأشخاص ذوو الإحساس القوي بالهوية السياسية أكثر تحفزًا للبحث عن معلومات على مواقع الشبكة؛ وذلك لتعزيز معرفتهم السياسية ودعم موقفهم السياسي.

ولقد مثلت الشبكة – منذ نشأتها – ملمحًا رئيسًا يعكس بوضوح طبيعة العالم المعاصر الذي يُطلق عليه "عصر المعلومات أو مجتمع المعلومات"، حيث تمثل المعلومات في هذا العالم المتغير سلعة متجددة قابلة للتداول والانتشار على مختلف المستويات وباستخدام مختلف الوسائل والوسائط التكنولوجية المتطورة، فقد كانت التطوراتُ التكنولوجية المتلاحقة هي المسئولة عن المتغيرات التي طرأت على التقنيات الاتصالية السلكية واللاسلكية والتي أفرزت في النهاية الصورة التكنولوجية الحديثة للمجتمع بكافة أبعادها الاتصالية والمعلوماتية، والمقصود بالمعلوماتية ليس فقط نقل المعلومات وتيسيرها لأكبرعدد من الأفراد والمؤسسات، وإنما الفرز المتواصل بين ما ينتج من معلومات ومن يملك القدرة على استغلالها وبين من هو مستهلك لها.

لذا، ينظر لشبكة الإنترنت بأنها إحدى الصور الحية التي تتجسد فيها فكرة العولمة بجوانبها المعلوماتية والتي تسمح للأفراد باقتحام العملية الديمقراطية بطرق فريدة من نوعها، بل واحدة من تفاعلات حقيقية ومنظمة بين الأفراد والمنظمات.

وتمثل الأبعاد السياسية لمجتمع المعرفة ركنًا محوريًّا في عصر العولمة، فقد تحولت الشبكة إلى سلاح إستراتيجيٍّ، وأحدثت العديد من التحولات في طرق التحكم والإدارة والعمليات السياسية ووسائل التغطية الإعلامية.

وفي هذا الصدد أشار البعض إلى أن شبكة الإنترنت وسيط منيع بشكل كبير على التنظيم الرسمي، وقد برز هذا الاعتقاد في إطار ما يسمي بثالوث الإنترنت: "تقنية الوسيلة – وطبيعة المحتوى- والتوزيع الجغرافي للمستخدمين"، حيث صممت شبكة الإنترنت بهدف النجاة من الحروب النووية؛ ومن ثم فإن هندستها المعمارية وبِنْية المعلومات تقاوم الرقابة وتحقق حلم التحرر المدني من خلال تقنية منخفضة التكاليف للمتحدثين والمستمعين، ووسيط تفاعليٍّ بالغ الأهمية سواء للأفراد أو الحكومات.

ففي عصر التدفق الإلكتروني للمعلومات يظهر مفهومٌ جديد للرقابة؛ حيث يمكن استخدام تكنولوجيا متطورة لتعديل مسار المعلومات أو حجبها أو التلاعب بها دون معرفة مصادرها، فعلى سبيل المثال تحاول كلٌّ من الصين وسنغافورة الحد من الشركات العالمية في مجال توزيع الإنترنت على المواطنين وتفرضان على المواطنين استخدام "مرشحات إلكترونية electronic filters" لإعاقة المواقع غير المرغوب فيها، حيث تثير حرية الخطاب الإلكتروني العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنظيم القانوني وآلياته ومدى فعالياته في إطار وسيط قويٍّ ينفرد بالقدرة على الاتصال الآني وتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية القانونية.

وفي هذا الصدد قامت وزارةُ الداخلية المصرية عام ٢٠٠٢ بإنشاء وحدة أطلق عليها اسم "إدارة مكافحة الحاسبات الآلية وشبكة المعلومات الدولية"، وتتمثل مهمتها في رصد ومتابعة جرائم التطور التكنولوجي وتتبع مرتكبها؛ فالنظم العربية لا تزال تقوم بمصادرة الحريات العامة وذلك لأسباب مبررة من وجهة نظرهم، من أبرزها ما يسمونه المصالح العليا واعتبارات الأمن القومي، ولذلك تحاول الحكومات فرضَ سيطرتها على الإنترنت، ورغم سن القوانين فإنها لم تؤتِ التأثير المرغوب؛ وقد يرجع ذلك لأنها صممت على هيكل لامركزيٍّ؛ لأنها شكلت مجتمعات افتراضية يستطيع من خلالها الأفراد التمتع بهوية افتراضية مجهولة تمنحه القدرة على التكتم التام على هويته الفعلية، ومن هنا مثلت الشبكة لمستخدميها طوق النجاة لجمهور متعطش إلى الحرية، وذلك ضد أنظمة مستبدة تسلبه أبسط حقوقه.

ولقد وفرت شبكة الإنترنت فرصًا متزايدة لمساعدة المواطن في صنع القرار السياسي من خلال ما تمثله من مصدر مهم لتنمية الوعي والمعارف حول القضايا السياسية المختلفة داخل المجتمع إلى جانب ما توفره شبكة الإنترنت من فرص كبيرة

لممارسة حريات التعبير والعمل السياسي للقوى السياسية المختلفة، وقد استطاع الكثير من القوى السياسية في مصر استخدام الإنترنت في العمل السياسي.

كما تلجأ بعض القوى السياسية عبْرالشبكة إلى التعبئة السياسية للمواطنين من خلال العمل على بناء قاعدة اجتماعية داخل المجتمع تدعم الأهداف السياسية لتلك القوى، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية محددة؛ وذلك عن طريق الدعوة إلى التظاهر أو تبنِّي اتجاهات تصويتية معينة في الانتخابات.

وأوضح مثال على ذلك أنه في استفتاء مصر ٢٠١٢ بعد الثورة على اختيار الانتخابات أولًا أو تعديل الدستور أولًا، كانت المواقع الإلكترونية تستخدم بصورة كبيرة لعرض وجهات نظر القوى السياسية، وكلُّ تيار يطرح وجهات نظره بالأدلة والبراهين التي تؤيد وجهة نظره وتدحض التيارات المخالفة له، وكان إعلان نتائج الاستفتاء على الانتخابات على المواقع الإلكترونية تسبق الانتخابات بكل مراحلها، مما يدل على أن هذه المواقع تعتبر أداة صادقة لما يجري في الشارع المصري.

لذلك؛ فإن شبكة الإنترنت تقدم طرقًا جديدًا للاتصال بالحكومة والمشاركة السياسية للمواطنين والاندماج في العديد من الأحداث السياسية، بل أفرزت تأثيراتٍ على وسائل الاتصال التقليدية وعلى جمهورها، وعلى باقي أطراف العملية الاتصالية بالإضافة لتأثيرها على المجتمع وهويته الثقافية وعلاقة الأفراد ببعض داخل المجتمع.

لذا يرى بعض الباحثين أن شبكة الإنترنت أسهمت في نشر الديمقراطية، كما أسهمت في تسهيل إجراءات الديمقراطية من أجل الوصول للأهداف التي اتفقت عليها الأغلبية.

ولقد أثرت الثورة الإعلامية الجديدة على مسار المعرفة السياسية، وذلك على النحو التالي:

- إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ممَّا قلَّص من قدرة النظم السياسية على التحكم والتأثير في المواطنين؛ مما حد من قدرة النظم السياسية على إخفاء الممارسات المختلفة لتلك النظم وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحريات وحقوق الإنسان وقضايا الفساد.
- نشر الوعي السياسي لدى المواطنين؛ حيث أدت وسائل الإعلام إلى زيادة مستوى المعرفة والوعي لدى المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى رفع سقف حرياتهم وتطلعاتهم، وبالتالي المطالبة بمزيد من الإصلاحات في مجتمعهم.
- أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات في تعزيز وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية، وذلك من خلال إتاحة المزيد من وسائل الإعلام والاتصال التي تمكِّن القوى من نشر أفكارها ومبادئها والوصول بها إلى الجمهور، بالإضافة إلى التعريف ببرامجها وأنشطتها المختلفة؛ مما يساعد في استقطاب أعضاء جدد.
- انتشار وسائل الإعلام الخاصة: أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى اتجاه إلى خصخصة وسائل الإعلام؛ مما سمح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الإعلام والاتصال حيث نشأ العديدُ من الصحف الخاصة والقنوات الفضائية الخاصة، مما كان له أثر واضح في تقليص سيطرة النظام السياسي على الأفكار والمعلومات التي يتم تقديمها للجمهور؛ فلقد أصبح الجمهور يعتمد على مصادر أخرى تنعم بالتحرر الجزئي من السيطرة الحكومية.
- رخص ثمن الاتصالات – بل مجانيتها– في أغلب الأحوال؛ مما يجعلها متاحة للجميع ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية أو الشركات الاحتكارية، ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات اشتراك عامة الناس في

المعلومات، وتلك هي الخطوة الأولى لاتخاذ الموقف السياسي الرشيد وهو ما يعطي المستخدم فرصةً كبيرة للاطلاع على عشرات المصادر، بل المقارنة فيما بينها وبين جميع أنحاء العالم سواء المصادر العربية أو الأجنبية، مما يتيح له حرية الانتقاء والمقارنة مما يتيح لديه العديد من الرؤى والاتجاهات المختلفة، واستخلاص النتائج التي يراها أقرب للحقيقة.

وتحتفظ شبكة الإنترنت ببعض الوظائف والسمات لوسائل الإعلام التقليدية، والتي من أبرزها ما يلي:

- الاتصال السياسي: كان ظهورُ نموذج الاتصال التفاعلي الذي تتبناه شبكة الإنترنت بمثابة نقلة نوعية في العملية الاتصالية بشكل عام وعملية الاتصال السياسي بشكل خاص، فالشبكة بما تمتلكه من سمات ومزايا تكنولوجية تسهم في توفير فرص مهمة لممارسة حريات التعبير والعمل السياسي للقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية أو القوى السياسية التي قد تطرح رؤى سياسية وإصلاحية تتجاوز سقف المسموح به من جانب النظام السياسي القائم، بالإضافة إلى إسهاماتها في تعميق الشفافية في السياسات الحكومية من خلال ما توفره من فرص تدفُّق المعلومات من الحكومة للمواطنين، والعكس صحيح.
- الإخبار السياسي: تمثل الوظيفية الإخبارية جوهرَ العملية الاتصالية، والتي تعتبر المعلومات المحركَ الأساسي لها، ومع التدفق المعلوماتي الذي تزخر به شبكة المعلومات الدولية، أصبحت تمثل أكبر مزود بالمعلومات في الوقت الحالي، كما أصبحت تلعب دورًا مهمًّا في تحريك الأحداث وبخاصة على المستوى السياسي، ويرى البعض أن أهم ما يميز شبكة المعلومات الدولية هو ما تتمتع به من تقنيات تفاعلية وانتقائية، إلى جانب السرعة الإلكترونية الفائقة، والتي يتم بث الحدث وقت وقوعه.

■ التنمية السياسية: يشير هذا المفهوم إلى الدور الذي تقوم به الدولة لتحقيق أعلى مستويات المشاركة السياسية وغرس القيم والمبادئ والأفكار التي تسهم في عملية التنشئة السياسية، وبالتالي يمكن القول:

إن وظيفة التنمية السياسية تشمل بداخلها وظيفتين فرعيتين، هما:

١- التنشئة السياسية: ويشير لاسويل إلى أن التنشئة السياسية هي العملية التي يمكن بواسطتها تشكيل الثقافة السياسية أو المحافظة عليها أو تغييرها، وتعد وسائل الإعلام إحدي الوكالات الدولية للتنشئة السياسية، لذا تحرص أنظمة الحكم على استخدامها بهدف تنمية الوعي السياسي لمواطنيها؛ لذلك هناك من يرى أنها أحد المصادر المتجددة للمعلومات السياسية والتي تزخر بكميات هائلة من المعلومات حول القضايا السياسية المختلفة. هذا بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق أكبر قدر من الاتصال السريع لقطاعات مختلفة من الجماهير مما يترتب عليه بالفعل زيادة الوعي السياسي والتنشئة السياسية.

٢- المشاركة السياسية: وهي مجموعة الأنشطة الشرعية التي يمارسها الأفرادُ داخل مجتمعاتهم والتي تكون موجَّهة بطريقة ما للتأثير على اتجاهات وقرارات السلطات الحكومية، وهي تتجاوز حدود المعرفة السلبية بالقضايا والأحداث السياسية إلى ما هو أكثر فاعلية وأشد تأثيرًا على هذه القضايا والأحداث السياسية، فهي تمثل في المقام الأول إسهام وانشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل مجتمعه؛ سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر، حيث يرى المدافعون عن شبكة المعلومات الدولية أن التوسع في القدرة على الاتصال يمكن أن يقود إلى ثقافة سياسية أكثر انتظامًا ومشاركة وفاعلية.

- **التسويق السياسي**: ويرتبط هذا المفهومُ – إلى حد كبير – بالأنشطة الاتصالية التي تتم بين الكيانات السياسية من جانب والناخبين من جانب آخر، وتؤكد بعض الدراسات أن استخدام شبكة الإنترنت في عملية التسويق السياسي يزيد من قدرة المعلِن على الوصول المباشر إلى المتلقي المستهدف بكفاءة وفاعلية أكثر من وسائل الإعلام التقليدية، كما تساعده على الوصول المباشر إلى المتلقين المستهدفين في أقل وقت ممكن.

١- **الوظائف السياسية المستحدثة لشبكة الإنترنت:**

تمكنت شبكة الإنترنت خلال فترة وجيزة من دخولها معترك الحياة السياسية من الاشتراك مع المنظومة الإعلامية في أداء مجموعة الوظائف السياسية التي اعتادت عليها وسائل الإعلام التقليدية – كما تم الإشارة إليها سابقًا – بالإضافة إلى استحداث مجموعة من الوظائف السياسية الأخرى، والتي جاءت نتيجة استعانة الشبكة بالمميزات والتقنيات التفاعلية الملحقة بها، وقد أدت هذه السمات والتقنيات إلى تحول مستخدم الإنترنت من متلقٍّ أو مستهلك للرسالة الإعلامية إلى مشارك فعال فيها، وحولت الحوار الإلكتروني من حوار نخبويٍّ إلى حوار جماهيريٍّ لا يعكس مدى تفاوت القدرات السياسية والاقتصادية بين المتحاورين بقدر ما يعكس مدى اختلاف الرؤى والأفكار المطروحة بشأن القضية موضوع الحوار والمناقشة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن ينعكس أيضًا على تطوير الأداء الحكومي؛ وذلك من خلال دعم عمليات التحول الديمقراطي وفتح قنوات جديدة للتعبير عن الرأي ووجهات النظر المختلفة.

وبناءً على ذلك تتعدد الوظائف السياسية التي استحدثتها شبكة الإنترنت، والتي تتمثل فيما يلي:

- **تأسيس نظام الحكومات الإلكترونية**: ويشير هذا المصطلحُ إلى العمليات والهياكل وثيقة الصلة بالخدمات الحكومية التي تقدمها الحكومة للمواطنين بصور إلكترونية، ويسعى هذا النظام لتوفير هدفيْن أساسييْن وهما:

- الهدف الأول: توفير الخدمات الحكومية للمواطنين عبر الإنترنت.
- والهدف الثاني: تفاعل الجماهير مع الحكام في كل ما يتعلق بإدارة الشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ لذا يُنظر إلى الحكومة الإلكترونية كمرادف لتوفير الخدمات الحكومية بوسائل إلكترونية.

ولقد حققت التجربة المصرية خطواتٍ مثمرة نحو تطوير الخدمات التي تقدمها الحكومات الإلكترونية، وذلك بتطوير موقع خدمات الحكومة المصرية **www.egypt.gov.eg** الذي يمثل الموقع الرسمي لنظام الحكومة الإلكترونية المصرية، والذي يتم من خلاله إتاحة الفرصة للمستخدم لإتمام بعض الخدمات، مثل خدمات: طلب شهادة الميلاد، وتجديد رخصة السيارات، والضرائب والجمارك، ومكتب تنسيق قبول الجامعات، والتي توفر الوقت والمجهود للمواطنين.

- التصويت الإلكتروني: يشمل مفهومُ التصويت الإلكتروني كافة أشكال الاقتراع التي تتم باستخدام الأنظمة الإلكترونية، وخاصة تلك المتصلة بشبكة الإنترنت، فقد أعطى هذا الوسيط شكلاً جديًّا للعملية الانتخابية في العديد من الدول الأوربية، ويشير Kevin Coleman إلى أن هناك شكلين من التصويت الإلكتروني، الأول: هو التصويت الإلكتروني عبر المواقع التقليدية للاقتراع من خلال ماكينات التصويت الإلكترونية المتصلة بشبكة الإنترنت والتي توجد في الأماكن الرسمية للاقتراع، أما النوع الآخر: فهو الأكثر تطورًا، وفيه تتم عملية الانتخاب من خلال شبكة الإنترنت بشكل مباشر، وباستخدام برامج الحماية لحفظ عملية الاقتراع، وتمثل الولايات المتحدة نموذجًا رائدًا في تبنِّي التصويت الإلكتروني؛ حيث اتجهت لتطبيق هذا النظام منذ الموسم الانتخابي لعام ٢٠٠٠، حيث أتاح الحزب الديمقراطي بولاية أريزونا التصويت من منازلهم أو أعمالهم أو أي مكان آخر؛ وذلك عبر الموقع الرسمي للاقتراع، ومن خلال أرقام هوية شخصية أو ما يسمى PIN، وكذلك أقام الحزبُ الجمهوري في واشنطن مشروعًا مماثلًا

في العام نفسه تمكَّن من خلاله حوالي ثلاث آلاف ونصف الألف من المواطنين من التصويت عبر الشبكة، ولقد نما هذا الدور بعد ذلك إلى أن تم تعميم التجربة على مستوى غالبية الولايات المتحدة في الموسم الانتخابي لعام ٢٠٠٦ .

- التدوين السياسي: يعد البعضُ التدوينَ الثورة الإعلامية الأكثر أهمية منذ ظهر التلفزيون، ويرى البعض أن المدونات هي نوعٌ من المشاركة السياسية المباشرة وشكل جديد للتعبير السياسي، حيث يعد التدوين ظاهرة سياسية منذ بداياته الأولى اتخذها البعضُ وسيلة للتعبير والمشاركة السياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب الأمريكية على العراق، ومن أهم أسباب بروزهذه الظاهرة على السطح وأسباب شهرتها اهتمامُها بالحركات السياسية الداعمة للديمقراطية في العالم العربي، حيث تعاني الممارسة السياسية، وبخاصة في الوطن العربي، تقلص الاهتمام بالقضايا السياسية، وذلك بسبب عدم الوفاء بالوعود السياسية التي تلقى على واجهة وسائل الإعلام الرسمية، هذا بالإضافة إلى أنهم يستخدمون اللغة العامية والمنتشرة في حواراتهم الخاصة؛ مما شجع على استخدامها في التعبير عن أنفسهم وأفكارهم بلغتهم الخاصة المعتادة بعيدًا عن آداب الكتابة وفنونها التي ترسخت في الواقع أو الإلمام بمهارات كتابية معينة.

- دعم التبادل الحر للآراء والمعلومات: تعد شبكة الإنترنت من أبرز الوسائل الاتصالية الحديثة التي أنتجت حالة مختلفة من الحرية في الرأي والتعبير، وأتاحت لمستخدميها مزيدًا من المشاركة في صناعة المعلومات المقدَّمة عبر الشبكة؛ لذلك هناك من رأى أن الشبكة عبارة عن منتدى قوميٍّ وإيجابيٍّ لحرية التعبير والتقاء الأفكار والآراء، ولقد أتاحت الشبكة للمواطن – خاصة المواطن العربي – خطابًا سياسيًّا مخالفًا للخطاب السياسي الموجَّه، وأتاحت لحركات سياسية مختلفة حرية التعبير عن أفكارها بعيدًا عن قيود الرقابة الحكومية ، كما أتاحت للمواطنين ليس فقط الحصول على المعلومات إنما أيضًا التعبير عن الآراء والأفكار، وهو أمر يشكل عنصرًا جديدًا في

الشخصية العربية التي لم يكن مسموحًا لها التعبير عن رأيها؛ فمن خلال المنتديات وغرف الدردشة والبريد الإلكتروني أتيح للمواطنين العرب فرصة للتعبير الحر والتي لم تكن متاحة لفترات طويلة.

- **دعم عملية التحول الديمقراطية الافتراضية:** الديمقراطية الافتراضية تعني أنه من حق المستخدم مهما كان موقعه أو مكانته الاجتماعية أن يتحرك بحرية داخل الفضاء الرقمي، وأن يكون له الحق في الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تخص مجتمعه والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم مجتمعه بعيدًا عن أيِّ مؤثرات خارجية مثل تلك التي توجد في الواقع الفعلي، كما يصبح من حق المواطن بناءً على ذلك أن يحظى بأعلى مستويات المشاركة السياسية الافتراضية.

لذا؛ تؤدي شبكة الإنترنت دورًا مميزًا ومختلفًا في العملية السياسية في ظل اعتمادها على نموذج اتصاليٍّ تفاعليٍّ يمكن أن يسهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات بين كل أطراف العملية السياسية، وبالتالي بإمكانها أن تؤدي دورًا أكبر في دعم فكرة الممارسة الديمقراطية لحقوق المواطنة من خلال ما توفره من قدرة التواصل بين الأطراف المختلفة عبر الفضاء الافتراضي الذي وفرته شبكة الإنترنت.

وفي هذا الصدد يؤكد شريف اللبان أن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب الالتزام بها من لتدعيم الديمقراطية، وهي كالتالي:

- ضمان الحق الدولي في حرية التعبير، وأن تتماشى كل التشريعات التي يتم وضعها للاتصالات الإلكترونية مع هذا الحق.
- يجب أن تتخذ الحكومات الإجراءاتِ المناسبة لضمان الوصول المدفوع للجميع دون تفرقة.
- يجب صون حرية التعبير، وتحريم الرقابة المبدئية على الاتصال.

- يجب أن يكون ناقل البيانات مثل الشركات المقدِّمة لخدمة الشبكة بصفة عامة غير مسئول قانونًا، ويكون المسئول هو منشئ المادة.
- يجب أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال اتصالات مشفرة دون الحصول على تصريح من السلطات لعمل لك.
- يجب ألَّا تنتقص المراقبة الحكومية للاتصالات من الحق في الخصوصية.
- للأفراد الحق في إرسال المعلومات واستقبالها دون أن يتم تحديد هوياتهم.

وهناك بعض المبادئ الأخرى التي ذكرها د. شريف، والتي تختلف معها الباحثة مثل:

١- أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال رسالات مشفرة دون الحصول على تصريح من السلطات.

٢- وللأفراد الحق في إرسال المعلومات واستقبالها دون أن يحددوا هوياتهم.

حيث إن هذه المبادئ - من وجهة نظر الباحثة - ستؤدي إلى بعض الاختراقات للسيادة الوطنية، فإذا قررنا أن نتحول لدولة ديمقراطية بشكل حقيقيٍّ فليكن ذلك عن طريق إقرار من النظام بحقوقنا السياسية وتحت أعينها وفي ظل قوانين تحمي هذه الديمقراطية وحرية التعبير، لأن تداوُل المعلومات بدون أيِّ نوع من الرقابة قد يؤدي إلى مخاطر أكبر من وجهة نظري من الديكتاتورية نفسها، فالرقابة بهذا الشكل لا تكون منعًا وإنما تكون بشكل علنيٍّ؛ فلنتداول المعلومات بشكل علنيٍّ ونحاسب من يقصر ونفضح الفساد ولكن بشكل علنيٍّ وبوجود رقابة مستنيرة عاقلة لا تخضع تحت مسمي أو وظيفة حكومية، وإنما يكون ولاؤها لوطنها وصالح الوطن وحرية التعبير وتحقيق الديمقراطية العادلة والرشيدة، مما يؤدي بدوره إلى تحسُّن الأداء الإعلامي ودعم الحياة السياسية بأبعادها المختلفة.

- **ثالثًا: رصد تأثير شبكة الإنترنت على القضايا السياسية العربية والدولية:**

لقد أصبحت شبكة الإنترنت نشاطًا سياسيًّا يتجاوز حدودَ الدولة السياسية، وتستطيع جماعاتُ المصالح السياسية والجماعات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم حشد الدعم الدولي لتأييد أو رفض بعض القضايا، لذلك يرى البعض أن من المستحيل أن تظل السياسات وتصريف الشئون العامة هي نفسها في مواجهة هذه التغيرات الهائلة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في قضايا مثل المواطنة والإدارة الحكومية والتفاعل بين المواطنين والانتخابات العامة؛ لأن هذه القضايا سوف تحتل مكانًا بارزًا في الخطاب الإعلامي ووسائله الحديثة.

لذا يرى البعض أن الشبكة حققت الديمقراطية العالمية عبر برلمان مفتوح؛ مما يعطي لكل فرد مقعدًا مجانيًّا في برلمان يناقش ويعترض ويستجوب ويعبِّر عن رأيه ويتبادل الآراء مع الآخرين، بل يشكل مع الآخر جماعة ضغط إلكتروني ويشارك في صنع القرار؛ فمع المحاولات المستمرة من قِبل الحكومات للتضييق على وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف أو القنوات التلفزيونية أو الإذاعية، برز دور شبكة الإنترنت في توفير تلك المساحة التي يحتاج إليها النشطاء والمواطنون للتعبير عن آرائهم ونشرها وتداولها دون أن تتمكن الحكومات من السيطرة على المساحة أو المضمون أو مصادرتها؛ كل ذلك يجعل من الإنترنت واحدة من أهم وأكثر الوسائل الصالحة لدعم حرية الرأي والتعبير، ومنحت كل فرد من أفراد المجتمع وسيلةً إعلامية تمكنهم من نشر كل ما يعتقدونه وآرائهم المختلفة والأخبار والأحداث بسرعة فائقة قد تكون في كثير من الأحيان وقت حدوثها، وذلك بدون انتظار تصريح من سلطات أو جهات رقابية .

ويشير **توماس ب إدسال** – وهو من الصحفيين المعنيين بتغطية أنباء الشئون القومية في كلية الدراسات العليا للصحافة بكولومبيا، والذي غطى الأحداث السياسية الأمريكية بواشنطن ما يقرب من ٢٥ عامًا في صحيفة واشنطن بوست – إلى أن الشبكة

العنكبوتية وما رافقها من ازدياد هائل في عدد وسائل الإعلام الجديدة أحدث ثورة في الميدان السياسي الأمريكي في أربعة مجالات على الأقل، والتي تتمثل في: الأساليب المبتكرة للوصول إلى الناخبين، والنظام الإخباريٍّ المختلف بصورة جوهرية، والتدفق غير المسبوق للتبرعات من المانحين الصغار، ومجموعات المصالح.

فعلى سبيل المثال، في الأسابيع القليلة التي أعقبت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تحول الجمهور إلى المواقع الإلكترونية بأعداد كبيرة بحثًا عمَّا يوصف بالإرهاب؛ لذا فلقد تكاثرت المواقع الإلكترونية نتيجة لإدراك الحكومات لأهمية العلاقات مع وسائل الاتصال والرأي العام وتزويده بالمعلومات، وفي نهاية شهر سبتمبر كان يوجد ١٧,٦٠٥ موقع تابع لمؤسسات حكومية عبر العالم وأغلبها متاح باللغة الإنجليزية .

وأكد العديد من نتائج الدراسات أن معظم المرشحين الفائزين في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠ اعتمدوا على استخدامهم لشبكة الإنترنت في خوضهم للانتخابات، هذا بالإضافة إلى دورها البارز في تفعيل التصويت والمشاركة السياسية.

ويرى بعض الباحثين أن شبكة الإنترنت أسهمت في نشر الديمقراطية، كما أسهمت في تسهيل إجراءات الديمقراطية من أجل الوصول للأهداف التي اتفقت عليها الأغلبية.

كما أوضحت دراسة Tobler أن الانتخابات التشريعية البريطانية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ تأثرت بشكل كبير بشبكة الإنترنت، فلقد دون أخبار الانتخابات على الشبكة على شكل قصص إخبارية غير متاحة لدى الصحفيين التقليديين.

حيث تتيح شبكة الإنترنت أمام الجمهور إمكانية الحصول على المعلومات بصورة أكبر من غيرها من وسائل الإعلام كما توفر معلومات قد تمنعها الرقابة؛ فمثلًا في أثناء حرب الخليج كانت الإنترنت بمثابة وكالات أنباء جماهيرية تمد مستخدميها بمعلومات حجبتها الآلة العسكرية الأمريكية، كما وفرت الإنترنت فرص نقاش ذات اتجاهيٍّن وليس

نقاشًا ذا اتجاه واحد من الحكام إلى المحكومين، كما أنه في الإنترنت يقل الضغط الإعلاني على العمل السياسي مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية فهي في طبيعتها تملك مقدرة ديمقراطية ضخمة وعامة كمنارة سياسية كاشفة ومؤثرة في العمل السياسي.

وهذا ماأكده **عبد الجبار، وفراس كوركيس** في دراستهما، واللذين أشارا إلى أن الإنترنت والشبكات الاجتماعية من العوامل الرئيسة التي أسهمت في عملية الحراك السياسي وإزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، بل اعتبرها البعض العامل الحاسم في إنجاح الثورات السياسية.

وتؤكد صحيفة Los Angles Times على دور الإنترنت في الحياة السياسية تجاه القضايا العالمية، حيث أشارت إلى أن الإنترنت نظم احتجاجات واسعة ضد الحرب الأمريكية على العراق، حيث هناك مليون شخص على الأقل ساروا في مظاهرة بلندن، واحتشد مليون شخص في إسبانيا، و٥٠٠,٠٠٠ في برلين و٢٠٠,٠٠٠ في دمشق، وتظاهر مليونان آخران في روما وتظاهر أكثر من ١٥٠,٠٠٠ في أستراليا، وقد تم تنظيم كل هذا عمليًّا عن طريق الإنترنت، وبدأت الجماعات تهتم وتشارك في المعلومات ونقل الأفكار وتعقد اجتماعات افتراضية لمدة أسابيع قبل هذه الاحتجاجات، وقامت مواقع شبكة Indy media.org كعقد توصيل في شبكات المعلومات لتقديم كل الآراء والأفكار التي تعارض فكرة الحرب على العراق.

وأيضًا لقد استفاد المعارضون الجنوبيون لنظام الحكم باليمن، وبخاصة الذين يقيمون في الخارج، بصورة كبيرة من المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، وخاصة منذ انطلاق ما عرف بـ"الحراك الجنوبي السلمي"، حيث أنشئ العديد من المواقع الإخبارية المعارضة والمنتديات السياسية التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في التعريف بـ"القضية" التي يناضلون من أجلها، وأصبحت تلك المواقع التابعة للمعارضة أكثر صراحة في قول ما تريد بحق النظام ووصفه بصفات عديدة، بحكم أنها موجودة في الخارج وبعضها بالطبع

يتم تحريره وإدارته من الداخل، لكن ما يمكن التأكيد عليها هنا هو أن المواقع الإخبارية خدمت كثيرًا المعارضين الجنوبيين وعرَّفت بقضيتهم، بصورة غير مسبوقة، خاصة أن الصحافة الورقية في الداخل محكومة بقيود قانونية ولا يمكنها نشر كلمات، مثل: "الاحتلال الشمالي" أو "الجنوب المحتل" .

وبشكل عام اختلف التأثير السياسي للإنترنت عبر الدول؛ ففي حين لعب الإنترنت دورًا في منع اتخاذ إجراءات صارمة ضد الثورة في شيباس في المكسيك؛ لأن العالم الخارجي اطلع أولًا فأولًا على تطورات الأحداث في المكسيك، فالإنترنت أيضًا كان مصدرًا رئيسًا للمعلومات في فيتنام عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وعلى الرغم من أن الحكومة الفتنامية حظرت دخول المراسلين إلى المقاطعة، لكن تسربت بعض المعلومات عن طريق الإنترنت، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرقابية على الإنترنت.

كما تمكنت الجماعةُ الثورية للمرأة الفلسطينية وعن طريق موقعها على الإنترنت فقط من معارضة ونقد الأصولية وحركة طالبان، ونشر رسالتها المتمثلة في المطالبة بحقوق المرأة في أفغانستان والدعوة إلى الحرية والديمقراطية العلمانية، لذلك فإن استخدام الإنترنت كتكنولوجيا اتصال كان له تأثير في تشكيل الرأي العام، فضلًا عن أن الموقع أعطى المرأة الأفغانية صورة غير مسبوقة في إطار الرؤية الجديدة لمستقبل أفغانستان والهوية الجديدة للمرأة.

وقد لعبت المدونات دورًا بارزًا في المجال السياسي؛ حيث استطاعت المدونات المصرية لفت انتباه الأفراد إلى القضايا السياسية وبخاصة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وهي فترة شهدت حراكًا سياسيًّا قل نظيره في تاريخ مصر المعاصر؛ فمن الاستفتاء على الدستور، إلى تفجيرات طابا والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمظاهرات، ففي كل هذه الأحداث كانت المدونات شاهد عيان على كل ما يحدث، ونقلت الآراء والمشاعر السياسية تجاه هذه الأحداث، ولعل أبرزها مدونات: الوعي المصري وبهية ومدونة منال وعلاء.

وهذا ما أكدته نتائج دراسةAmanda Lenhart& Susannah Fox (2010) والتي تشير إلى أن المدونات تعد نافذة جديدة للتعبير الإبداعي وطرح الرؤى والتجارب الشخصية، كما أثبت أن غالبية المدونين على شبكة الإنترنت يبحثون عن الأخبار السياسية في المقام الأول خاصة الأخبار المحايدة.

ولقد استخدمت شبكة الإنترنت على نطاق واسع في الحرب على العراق؛ فقد جمعت الولايات المتحدة أغلب معلوماتها عن القوة العراقية عبر شبكة Guliflnk على الإنترنت والتي أطلقها البنتاجون في أغسطس ١٩٩٥ كوسيلة جديدة وسريعة لنقل التقارير الاستخباراتية، وهي الشبكة التي دار تحقيق مستقبل بشأن تسريب كمية من المعلومات وجانب من خطط الحرب على العراق قبل الحرب بواسطة لجنة الاستخبارات في الكونجرس، وهو ما اعتُبر وقتها بمثابة تهيئة الأجواء للحرب، لذا هناك من أشار إلى أن حرب العراق هي التي رسمت عصر النضج لشبكة الإنترنت؛ حيث كانت أول وأهم حرب للولايات المتحدة تغطى على شبكة الإنترنت، واشتهرت حين ذلك بحرب الإنترنت.

ويمكن القول إن تزايُد تأثير الإنترنت في الحياة السياسية يأصِّلُ لفكرة الديمقراطية المباشرة، وهي الرؤية الجيفروسونية التي وضعها ثالث رئيس لأمريكا توماس جيفروسون، ويعكس فيها أن الشعوب مسئولة عن قراراتها بصرف النظر عن التحديات القائمة التي كانت تعتري التواصل فيما بينهم كبعد المسافة ومحدودية الاتصال بنفسه.

<u>ويمكن رصد تطورات استخدام شبكة الإنترنت مع بدء الحرب كما يلي:</u>

- عندما غزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق في ١٩ مارس ٢٠٠٣ كانت الشبكة تأتي في المؤخرة كمصدر أساس للأمريكان لأخبار الحرب.

- أظهر مسحًا آخر ما بين ٢٠-٢٥ مارس، ٢٠٠٣ أن ٧٨٪ من الأمريكان قرروا التحول إلى التلفزيون كمصدر أساسي للأخبار الحرب تلاها الراديو والصحف ثم الإنترنت.
- في أثناء الأسبوع الأول من الحرب ذهب ٧٧٪ من الأمريكيين أون لاين بحثًا عن الأخبار عن الحرب.
- وصل عدد مستخدمي الشبكة ٢,٥ مليون في ١٨ مارس، ثم زاد إلى ٦,١ مليون في ١٩ مارس وبعدها بيومين إلى ١٠ مليون.
- كانت حرب العراق أول حرب أمريكية صوَّرها الصحفيون بكاميرات عالية الجودة ومن خلال تكنولوجيا الفيديو والأقمار الصناعية جعلت البث المباشر لصور المعارك ممكنًا على الشبكة.
- يسرت الشبكة تغطية لا تقارَن؛ فنتيجةً لتمركز المصورين بجوار الجنود في الحرب، أدى ذلك إلى انتشار صور ومدونات الحرب بجانب بمواقع الويب الإخبارية العملاقة ووسائل الإعلام الثرية.

<u>الإنترنت بعد الحرب على العراق:</u>

- قلصت التغطية المرئية للحرب في الذكرى الأولى والثانية للحرب إلى ١٥,٤٪.
- في الذكرى الأولى هيمنت أربع صور فقط للحرب على الصفحات الرئيسة لـ٢٦ موقع ويب وإخباريٍّ وتشابهت معها الذكرى الثانية للحرب في وضع أربع صور متنوعة عن الحرب، أما في الذكرى الثالثة فقد زادت إلى ٢٣,١٪ بعرض ٦ صورللأحداث الجارية بالإضافة إلى لجوء بعض مواقع الويب إلى وضع صور تذكارية للأسابيع الأولى من الحرب.

obeikandl.com

- زيادة ملحوظة فيعدد المواقع العراقية؛ حيث وصلت أعدادها عام ٢٠٠٦ إلى ٨٤٦ موقعًا عراقيًّا؛ وهذه زيادة ملحوظة إذا قورنت بعام ٢٠٠٣ والتي لم تتجاوز فيه أعداد المواقع ٥٠ موقعًا.
- أسهمت حرب العراق في تطوير غرف الأخبار أون لاين التي كانت تفتقد إلى المحررين والصحفيين رفيعي المستوى، وكانت مهمة هذه الغرف تقتصر على تجميع الأخبار بشكل ومحتوى روتينيٍّ، لذلك كان للحرب الفضل في تطوير نظم غرف الأخبار.
- مكنت قدرة الشبكة الأرشيفية مواقع الويب الإخبارية من ابتكار أقسام شاملة مع روابط للتغطية السابقة.
- الشبكة كان لها تأثيرٌ فعالٌ بعد الحرب على الأمريكيين، حيث أصبحت واحدة من قوى تشكيل الذاكرة التجمعية من خلال تغطيتها المرئية للحرب بواسطة مواقع الويب الإخبارية الأمريكية الوطنية وتدعيمها للقرار الأمريكي بشن الحرب بعرض قصص الحرب المؤيدة للحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى القدرة العسكرية الأمريكية.

ولقد ظهر في السنوات الأخيرة برامج ومواقع كان لها تأثير سياسيٌّ ملحوظ، وسوف نعرض لتأثيراتها السياسية:

فلقد أظهر تقرير إخباريٌّ نشرته صحيفة ديلي تلجراف البريطانية Daily Telegraph أن فصائل المقاومة في العراق تستخدم "برنامج جوجل إيرث" لتنفيذ هجمات ضد المعسكرات البريطانية والأمريكية، كما أن المقاومة الفلسطينية تستخدم أيضًا هذا الموقع في تحديد الأماكن المستهدفة لمساعدتها في تحديد وضرب الأهداف العسكرية الإسرائيلية، فبالإضافة إلى استخدام عناصر المقاومة العراقية والفلسطينية لبرنامج جوجل في تحديد أهدافها، فلقد ظهرت خلافات بين شركة جوجل ووزارة

الـدفاع الأمريكيـة بسـبب قيـام شـركة جوجـل بنشـر صـور لقواعـد عسـكرية أمريكيـة وأماكنها؛ مما دفع البنتاجون إلى عدم السماح لفريق جوجل بأخذ صور فيديو بانورامية من داخل هذه المؤسسات.

كما أوضحت دراسة بول روويج عن تغطية BBC On line لقضية الصراع العربي الإسرائيلي نصوص الأخبار بصورة أوضح للجانب الإسرائيلي، وأكدت نتائج الدراسة أن المشكلة ليست في المراسلين، وإنما تكمن أساسًا في تحرير الأخبار، فالأحداث دائمًا مجـردة مـن سـياقها التـاريخي، كمـا أن المسـاحة المخصصـة لتغطيـة أحـداث مقتـل الإسرائيلين أكبر بكثير من تلك المخصصة لمقتل الفلسطنيين، كما تستخدم أخبار CNN on line مصطلح وفاة للإشارة إلى الفلسطنيين ومصطلح مقتل إلى الإسرائيلين، بينما يطلق على جرائم العدوان الإسرائيلي لفظ ثأر كي تبدو مبررة، ومن أهم نتائج الدراسة أن الضيوف الإسرائيلين يتم استضافتهم من الشخصيات المرموقة والقادرة على طرح وجهات نظرها بطلاقة على النقيض من الاستضافة المحدودة وغير الكفء للجانب الفلسطيني.

وفي ألمانيا الاتحادية أصبحت العبارات الأكثر شيوعًا هي: "يمكنكم معرفة موقف حزبنا من تلك القضية والاطلاع على برنامجنا الانتخابي عن طريق شبكة الإنترنت، برجاء زيارة موقعنا **http://www.de/html**،" وعلى هذا الأساس تشكل منتديات النقاش وساحات الحوار وBlogs التي ذاع صيتها وخاصة في الآونة الأخيرة وأصبحت متنفسًا سياسيًّا واجتماعيًّا لمجتمعاتها، ولقد أشار الدكتور إندرياس كافاليره أستاذ العلوم السياسية بجامعة دورتموند إلى أنه في الوقت الحالي لا يتمكن السياسيون الألمان من إثبات تواجدهم على الساحة دون الاستعانة بشبكة الإنترنت، وعلل ذلك بأنه وسيلة متاحة وبسيطة للغاية، وأنه يتم من خلالها التعرف على سياسات وبرامج الأحزاب المختلفة، بالإضافة إلى معلومات ضخمة يتم بناءً على ضوئها اختيار الحزب أو المرشح الذي يحدده.

واتضحت أهمية هذه الوسائل الجديدة في دعم الحوار السياسي بشكل بارز في عام ٢٠٠٥ بعد مبادرة الرئيس المصري المخلوع بالدعوة إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وقد شكلت ساحات النقاش على شبكة الإنترنت مجالًا أساسيًّا من المجالات التي برزت فيها تجليات وتداعيات ذلك الحوار وخصوصًا الساحات التابعة لمواقع محطات إذاعية وتلفزيونية والتي حاولت تهيئة الرأي العام للتفاعل مع القضية من خلال ما تطرحه من معالجات إخبارية وتفسيرية وتحليلية، وبذلك فقد اختلف أسلوب طرحها للجدل المثار حول هذه القضية عن الأسلوب الذي اعتمدته الساحات الأخرى العامة التي تنتفي فيها الوظائف الإخبارية والتفسيرية.

وأوضح تحليل غرفة الحوار الحي **Chat Room** لصحيفة الجارديان أن أدوار المرسل والمستقبل كان يتم تبادلها؛ فكلاهما يمارس سيطرة متساوية على الرسائل التي يتم إرسالها واستقبالها. وقد طور مستخدمو غرفة الحوار الحي إحساسًا بالمجتمع في أثناء التفاعل، وهو ما جعل غرفة الحوار الحي مكانًا مهمًّا لتلاقي النيجريين لكي يتحدثوا في السياسية والحياة الثقافية في نيجيريا، وهذا ما جعل مجتمع غرفة الحوار الحي مفعمًا بالنشاط والحياة.

هذا بالإضافة إلى الدور البارز لشبكة الإنترنت في بورما، والتي تم من خلالها نقل الاحتجاجات التي نظمت في سبتمبر ٢٠٠٧ ضد النظام العسكري، وهي المظاهرات التي استحوذت على اهتمام العالم، فقد عرضت الإنترنت صورًا ملتقطة بواسطة الهواتف النقالة لمظاهرات الاحتجاج التي قادها الرهبان، ورد الحكومات العنيفة عليها؛ مما عرض نظام الحكم العسكري في بورما إلى الضغط السياسي، لذا اتخذت الحكومات إجراءاتٍ مشددة تمثلت في إغلاق مواقع الإنترنت في محاولة منها لإخفاء الصور والفيديوهات التي نشرها للعالم بعد ثوانٍ قليلة من إرسالها بالبريد الإلكتروني إلى مواقع الإنترنت خارج البلاد إلى مهاجرين بورميين.

وتوصلت دراسة عصان نصر إلى أن القضاياالسياسية العربية من أكثر القضايا التي تشغل المتعاملين مع موقع الحوار العربي على شبكة الإنترنت.

كما أشارت دراسة عبد الله أبو رواس إلى أن شبكة الإنترنت أصبحت مجالًا عامًّا للتعبير عن الرأي بحرية تامة في الشئون الخاصة بالعالم العربي بعيدًا عن البيروقراطية التي تفرض على وسائل الإعلام التقليدية.

وتوصلت نتائج دراسة نعيم الفيصل المصري إلى أن أهم أولويات وأوجه الاستفادة من الشبكة لخدمة القضية الفلسطينية في تغطيتها لأحداث انتفاضة الأقصى في المرتبة الأولى يليها تقديم وشرح وجهة النظر الفلسطينية.

وهذا ما أكدته دراسة خالد معالي من أن الصحافة الإلكترونية من أهم الوسائل التي تقود الحراك السياسي الفلسطيني، وأنها ذات تأثير كبير في التوجهات الفلسطينية تجاه الأحداث السياسية، وأن انتشار الصحافة الإلكترونية أدت إلى اتساع هامش الحريات، وأسهم في مراقبة أداء السلطة السياسية، ورفع مستوى الوعي السياسي نتيجة لسرعة نقل المعلومات.

كما أكد **Markus Seifert&MarcoBrauer(2006)** بروز شبكة الإنترنت كأداة تحفيز وتعزيز للمشاركة السياسية وكوسيلة متكاملة يتوفر فيها النص والفيديو والصوت، وأنه تم عن طريق شبكة الإنترنت إبراز المواقف السياسية والاتجاهات المعارضة.

ومن آخر إسهامات الشبكة للقضية الفلسطينة أن الشباب الفلسطيني دشن عددًا من المجموعات على صفحة الفيسبوك، منها ما يحاكي تلك الصفحات التى أنشئت إبان أحداث تونس ومصر، لمحاولة إسقاط السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس وذلك ١٠ في فبراير ٢٠١١، وعلى الصعيد الآخر قام جمهور الشبكة بتدشين حملات مكثفة

ضد التصعيد الإسرائيلي والتهويد للقدس، لذا تم اختيار يوم ١٧ رمضان لأنه يتوافق مع غزوة بدر، وبدأ العمل بضخ مئات الرسائل داخل المنتديات وذلك لدعوة كل المسلمين لتذكيرهم بالقدس والمسجد الأقصى ومكانته، والصفحة تحت عنوان: "**يوم القدس العالمي على الإنترنت**"، بينما أكد خبراء ومسئولون أمنيون فلسطينيون أن الاستخبارات الإسرائيلية تستفيد بشكل كبير من متابعتها للمعلومات التي توفرها الصفحات الخاصة بالفلسطينيين على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، وحذروا من خطورة ضررها على المقاومة الفلسطينية، بل أكدوا أنها أحد أهم مصادر الاحتلال المفتوحة للحصول على المعلومات الأمنية والاستخبارية المهمة، خصوصًا من الشباب الذين قال إنهم يضعون معلوماتهم وصورهم الخاصة ومعلومات عن محيطهم وتفاصيل عن المقاومة وعملياتها بقصد السرعة في نقل الخبر دون إدراك مخاطر ذلك.

وفي دراسة حديثة حول "**علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين... فيسبوك نموذجًا**" والتي تناولت دور فيسبوك وتأثيره على القضية الفلسطينية، والتي أكدت أن فلسطين تعتبر في مقدمة الدول العربية استخدامًا للإنترنت؛ وذلك لأسباب في مقدمتها الاعتقاد بالدور الذي يمكن أن تلعبه الإنترنت في الصراع الإعلامي والتعريف بالقضية الفلسطينية، وخاصة في ظل تراجع الرقابة بكل أشكالها وهو ما يميز المجتمع الافتراضي، ولقد أثبتت الدراسة أن ٦٧٪ من المشتركين في شبكة الإنترنت يرون أن فيسبوك أسهم في حرية التعبير ورفع مستوى الحرية لديهم وأنها دفعت مسار الديمقراطية، وأكدت الدراسة أن فيسبوك كوَّن نوعًا من الوحدة الزمنية أو ما يمكن أن نطلق عليه "الطبقة الإلكترونية".

و لا نستطيع إغفال دور موقع تويتر، الذي يعتبر من أحدث أدوات الإعلام الإلكتروني الحديث، ويمكن تسجيل أول دور واضح لتويتر في الحياة السياسية في تغطيته للهجوم الإرهابي على مومباي في الهند عام ٢٠٠٨، وسقوط طائرة أمريكية في

نهر هادسون في يونيو ٢٠٠٩، كما تم استخدامه بفاعلية في أثناء المظاهرات التي اندلعت في طهران عقب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، والتي أسفرت عن التجديد للرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وهو الأمر الذي اعتبره المعارضون مخالفًا لتصويتهم، وتم تنظيم حركات احتجاجية شعبية في طهران، وهو ما تكرر في الثورة التونسية والمصرية، كما أصبح تويتر أسرع وسائل نقل الأخبار عالميًّا، ونستطيع رصد كيف استطاع مواطن بكستانيٌّ نشر خبر مقتل أسامة بن لادن قبل الإعلان الرسمي عن هذا الأمر بأكثر من ساعة كاملة.

ومن أشهر المواقع التي تؤكد على دور الإنترنت في الحياة السياسية وصنعها "موقع ويكليكس" الذي سرَّب إلى الرأي العام مجموعة من الوثائق المهمة، حيث نشر شريط فيديو للجيش الأمريكي يظهر مروحية مقاتلة أمريكية تقتل برصاصها ما يقرب من اثني عشر شخصًا في بغداد أغلبهم مدنيون، وبعد ذلك جاءت سجلات حرب أفغانستان ثم وثائق حرب العراق، وفي نوقمبر ٢٠١٠ بدأ الموقع في نشر مجموعة مختارة من البرقيات الدبلوماسية الأمريكية المسربة التي بلغ عددها ٢٥٠٠٠٠ وثيقة.

لذا، حصلت ويكليكس عام ٢٠٠٩ على جائزة منظمة العفو الدولية للصحافة التي تخدم حقوق الإنسان عن "فئة الإعلام الالكتروني"؛ لأنها رفعت التحدي في وجه النخب الحاكمة وقامت بدور مركزيٍّ في صنع الحدث السياسي، وسعَت لإجراء دور محوريٍّ في إطلاق نقاش عام، والبدء في إعادة تشكيل المجال العام السياسي من جديد.

<u>لذلك، هناك من ينظر إلى تأثير شبكة الإنترنت في الحياة السياسية من منظورين:</u>

١-**المنظور الأول**: أن التكنولوجيا الجديدة تمكِّن جماعات الضغط ومنظمي الحملات الانتخابية من الإعلان عن أنفسهم والتنظيم بفاعلية.

٢-**المنظور الثاني**: أن الإنترنت بمحركاته البحثية وروابطه العنكبوتية يسمح بتصفح أسهل من وسائل الإعلام الأخرى، كما أنه يتم استخدام الشبكة من قبل القوى السياسية للدفاع عن مواقفها المختلفة، كما أن من أبرز الظواهر الجديدة الناتجة عن استخدام الشبكة بروز السياسات الراديكالية والهامشية وامتداد الاتصالات بين الجماعات المتشابهة في مواقفها الفكرية عبر حدود الدول والتفاعلات التي تتم بين الإعلام والسياسة؛ مما يسمح لتلك الجماعات بطرح آرائها؛ مما يعطيها فرصة أكبر للتأثير على العملية السياسية في المجتمعات المختلفة.

رابعًا: دور الإنترنت في الحراك السياسي وربيع الثورات العربية ... رؤية تحليلية:

١- **التدقيق الأصولي في مسمي "ربيع الثورات العربية":**

لقد فاجأت الشعوب العربية العالم بانتفاضتها على الظلم والاستبداد من قِبل النخب السياسية الحاكمة بما عرف إعلاميًّا "**بربيع الثورات العربية**"، وهناك من يؤكد على أن كلمة "الربيع العربي" كلمة غريبة على الثقافية العربية، وأنها استعارة لحالة مماثلة في التاريخ الاجتماعي والسياسي لأوربا الغربية، حينما قادت الطبقة الوسطي عام ١٨٤٨ في كلٍّ من فرنسا، ألمانيا، والنمسا، ثوراتها مطالبة بتحقيق أهدافها السياسية وفق الظروف الموضوعية والذاتية لتلك الشعوب آنذاك، فاستخدم هذا المصطلح "الربيع الأوربي" تعبيرًا عن حالة رفض لسياسات الحكم، كما تم استخدامها من قِبل شباب جامعات أوربا الغربية عام ١٩٦٨ ضد أنظمتهم السياسية والتي هزت العالم وامتدت آثارها لجميع شعوب العالم آنذاك، كما تم استخدامها أيضًا في العام نفسه عندما انتفض شعب جمهورية جيكوسلوفاكيا سابقًا ضد نظامه الشيوعي، واستخدمت أيضًا عندما انتفضت الحركة العمالية في بولونيا عام ١٩٨٠ وسميت حركة "فانسيا"، كما استخدمت عندما ثارت شعوب أوربا الشرقية بين عاميْ ١٩٨٩-١٩٩٠، منذ سقوط جدار

برلين والذي أسقط بدوره الأنظمة غير الديمقراطية من بولونيا إلى ألمانيا الشرقية، ثم امتدت إلى ما كان يُعرَف بالاتحاد السوفيتي.

لذلك نستطيع القول إن هذا المسمى "ربيع الثورات" لم يأتِ من قبيل المصادفة، ولكنها كلمة تمت استعارتها من الثقافية السياسية للدول الغربية، وأن هذا المصطلح ينطوي على مجموعة من الدلالات والتي من أبرزها تغييرُ النظام السياسي الحاكم لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذه هي الشعارات التي رفعتها ثورات الربيع العربي، وجاءت هذه الثورات نتيجة لتراكمات نضج سياسيٍّ خلال فترة ما قبل الثورات العربية التي قد تزيد عن عقد من الزمان، وهذا – وإن تفاوتت هذه المطالب في تفاصيلها ونتائجها– ولكنها تؤكد أن دول الوطن العربي امتلكت وعيًا سياسيًّا يعزز التوجه نحو زيادة المشاركة السياسية استجابة لتلك المتغيرات وتفاعلًا مع ظروفها الداخلية السياسية والاجتماعية والثقافية، واتسمت عملية متابعة الإصلاح في دول المنطقة بتداخل البُعدين الداخلي والخارجي معًا، وأسست واقعًا جديدًا على المستويين الإقليمي والدولي بعيدًا عن الهيمنة الدولية بكل مستوياتها.

ولقد تحدث الثورات العربية العديد من المقولات النظرية التي تبنَّت أن الثورات والحركات الاجتماعية ترتبط بالعنف السياسي، حيث ارتبطت هذه الحركات بالطابع السلمي الذي غلب عليها وعدم انجرافها إلى العنف إلا من باب الدفاع عن النفس معتمدة على شبكات التواصل الاجتماعي لإشعال فتيل التغيير.

ومما لاشك فيه أنها ستؤثر في أدبيات الثورات والحركات الاجتماعية والسياسية في المستقبل، ولعل أول مظاهر الاهتمام النظري بتحليل الثورات يكمن في محاولة التعرف على العلاقة فيما بينها، وكيف تم انتقال شرارتها من المغرب إلى المشرق إلى الخليج العربي؟

وفي هذا الخصوص، يمكن الحديث عن ثلاثة إسهامات نظرية مختلفة في محاولة التعرف على العلاقة المتبادلة بين حركات التغيير العربية:

- **الإسهام الأول**: يعتبر أن تلك الحركات تمثل تطبيقًا علميًّا لنظرية "دومينو المعروفة" على أساس أن الثورة في تونس أدت إلى ثورة مماثلة في مصر، وبحكم الوزن الإقليمي لمصر انتشرت حركات التغيير في الوطن العربي كله.
- **الإسهام الثاني**: يصف تلك الحركات بأنها تماثل "التسونامي" الذي عصف بالمنطقة بعد عقود طويلة من الركود السياسي كانت سببًا في وصف المنطقة بأنها تمثل استثناء من الانتشار الديمقراطي في أنحاء واسعة من العالم.
- **الإسهام الثالث**: يتعامل مع تلك الحركات بوصفها "موجة رابعة من موجات الديمقراطية" بعد الموجة الأولى التي شملت جنوب أوربا، والثانية التي غطت أمريكا اللاتينية، والثالثة التي امتدت إلى أوربا الشرقية.

وتتبنى دراسة **نيفين مسعد، أستاذ العلوم السياسية** وجهة النظر الثالثة؛ لأن افتراض أن الثورات العربية تعبر عن الدومينو- حيث إن البداية كانت بتونس ثم بقية الدول العربية الأخرى- أمرٌ مستبعد؛ لأن الاحتجاجات بمصر واليمن على وجه الخصوص بدأت منذ ٢٠٠٥، ولكن لافتقاد التنسيق الداخلي لم تنجح هذه الاحتجاجات، وعلى صعيد آخر وصف الحركات بالتسونامي أمر لا يصدق؛ لأن الوصف يشيرإلى أنها ظاهرة طبيعية غير متوقعة، وهذا ليس الحال مع تلك الحركات، والتي أشار إليها العديد من المحللين السياسية بأن البيئة العربية كانت محملة بعوامل الانفجار والتي تتمثل في الفساد السياسي، واتساع الفجوة الطبقية، وتعاظم دور أجهزة الأمن.

ومن الجدير بالذكر، أن مئات الأطروحات الفكرية والفلسفية والسياسية التي تحدثت على امتداد عقود عن التغيير، وأسباب التقدم ومعوقات النهضة، ومأزق التحول الديمقراطي، وإشكالية البنى الاجتماعية القابلة للاستبداد، قد أخفقت في التنبؤ

بحدوث مثل هذا السيناريو، فإن فكرة ثورة من أجل الحرية والديمقراطية – كما أشار إليها الفيلسوف الفرنسي Condorcet– ظلت دومًا خارج الفضاء التداولي للأطروحات التي درست الواقع العربي واستشراق مستقبله، ولم يتوقعها أحد المفكرين والمحللين السياسين، لذلك سنحاول إلقاء الضوء على أهم الدوافع والقوى المحركة للثورات العربية فيما يلي:

٢- <u>الدوافع والقوي المحركة للثورات العربية:</u>

لا يوجد اختلاف في دوافع واسباب قيام الثورات أو الاحتجاجات، فعادة ما تكون أسبابًا اجتماعية مثل عدم المساواة، وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وغياب الديمقراطية، بالإضافة إلى أن هناك بعض الدوافع والأسباب الظرفية الخاصة بكل ثورة كما يلي:

(أ) <u>العوامل والأسباب لقيام الثورات ويمكن تقسيمها إلى نوعين:</u>

- <u>أسباب هيكلية بنيوية</u>: فهناك اتفاق من قِبل الباحثين على أن هناك عدة أسباب بنيوية وراء الثوارت والتي تتمثل في القمع الأمني، والانسداد السياسي، وفشل القوى التقليدية في استيعاب الشباب، وتراجع عوامل الاندماج الوطني، وازدياد فجوات التنمية، استئثار فئة قليلة بموارد الدولة، وتكريس معادلة تزاوج السلطة مع رأس المال، وانتشار الفقر والبطالة، وسياسات التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلًا عن جمود النخبة ومصالحتها مع النظام السياسي القائم.

- <u>أسباب ظرفية محفزة:</u> فبالإضافة إلى الأسباب السابقة توجد ظروف محفزة مثل الفعل المحفز، مثل: "محمد بوعزيزي" في تونس، وتعذيب خالد سعيد في مصر، اعتقال الناشط السياسي "فتحي تريل" في ليبيا، فضلًا عن سريان فعل العدوى الاحتجاجية إلى الأردن والمغرب والبحرين والجزائر وغيرها من الدول.

(ب) القوى المحركة للثورات العربية:

شهدت الدول العربية حراكًا سياسيًّا وطبقيًّا واسع النطاق، ويمكن القول إن أبرز القوى التي أسهمت في هذه الثورات هي كالتالي:

- الحركات الشبابية: جاءت الحركات الشبابية في مقدمة القوى الثورية والتي قامت بدور مؤثر في إدارة وقيادة الثورة، ويرجع ذلك لأن هذا الجيل تزامن مع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، فبدأ هذا الجيل يؤسس لأنماط مشاركة جديدة تمكنه من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الأنظمة السياسية الحاكمة الاستبدادية.

- الأحزاب والقوي السياسية: وهي قامت بدور تابع للقوى الشعبية الشبابية، وتأخرت كثيرًا في إعلان موقفها إزاء هذه الاحتجاجات العربية وخاصة في الأحزاب السياسية في تونس ومصر، ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات التحقت بالحراك الشعبي، واتهمها البعض بأنها محاولة منها للاستفادة من مكتسبات الثورات فقط وتسخيرها لمصالحها.

- القوى العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني: قامت أيضًا بدور بارز في مساندة الثورة، ففي الحالة التونسية مثلًا أعلن " اتحاد الشغل" وهو تنظيم عماليٌّ، والوحيد بتونس عن مساندته للثورة؛ ممَّا غيَّر في موازين القوى، هذا بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان التي أظهرت تأييدها وانضمامها للثورة.

- قوى أرضية طائفية أو قبلية: وهي أيضًا كان لها دور في إضعاف الأنظمة السياسية، مثلًا في اليمن كان الحراك الجنوبي وتمرد الحوثيين، وكذلك في المناطق الشمالية بليبيا والقبائل التي تعاني التهميش أعلنت تمردها، وكان لها دور تعبويٌّ أسهم في زيادة أعداد الثوار.

- دور الأجهزة الأمنية: وهي أيضًا لعبت دورًا في إنجاح الثورات؛ وذلك عن طريق تحييدها فلم تقف ضد الشعوب العربية في مطالبها المشروعة.

- الثورة الاتصالية: لعبت دورًا بالغًا؛ فلم تكن الاجتماعات في أماكن محددة بل عبر شبكة الإنترنت، وهذه سابقة لنوعية وطبيعة هذه الثورات، وهي بذلك تمثل نمطًا جديدًا يختلف عن الثورات الشعبية الأخرى؛ لذلك قد سمى البعض هذه الثورات "ثورات عصر النهضة الإلكترونية".

ويمكن قراءة المشهد السياسي بعد الثورات العربية، وذلك عن طريق تقسيمه إلى عدة مجموعات:

المجموعة الأولي: حكومات الثورات التغييرية والإصلاحية، والتي تعبِّر إلى حد كبير عن مطالب وطموحات الشعب الذي لابد أن تكون جزءًا من الإقليم القوي، ويعتقد أن مصر وتونس واليمن وسوريا وليبيا ستكون على رأس هذه الأطراف التي ستشكل من هذا النوع.

المجموعة الثانية: حكومات الإصلاح المحدود، والتي تمكنت من احتواء حركة الاحتجاج؛ وذلك بإجراء إصلاحات محدودة، والتي كانت تمثلها دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب، والتي اضطرت لعمل عدة استجابات متعلقة بالشق الاقتصادي حتى تحد من اندفاع الثورة باتجاهها.

المجموعة الثالثة: والتي تتمثل في حكومات الأمر الواقع مع تعديلات طفيفة لم تزل فرصة الحراك والثورة الشعبية فيها قائمة، وتضم الدول التي لا يتوقع حدوث حراك ثوريٍّ أو إصلاحيٍّ بها، مثل: موريتانيا والجزائر والسودان، وهذه الدول سوف تصطف مع أيٍّ من المحورين السابقين حسب مصلحتها مع كل موقف.

المجموعة الرابعة: والتي تمثلها الدول الضعيفة وهي التي تمثلها الدول الفاشلة، مثل: جيبوتي والصومال وفلسطين ولبنان، وهي القابعة تحت الاحتلال، وستكون هذه

الدول قريبة من المحاور السابقة حسب ما يقدم لها من مساعدات أو ما قد تشكله من تهديد لأيٍّ من هذه المحاور الثلاثة السابقة.

أوجه التشابه والمقارنة بين الثورات العربية:

١. تشابهت نقطة البداية التي أطلقت شرارة حركات التغيير العربية، حيث كانت البداية عنف الشرطة في تفريق المتظاهرين الذين يرفعون شعارات الإصلاح السياسي، حيث إن سقف المطالب لم يكن يتعدى مكافحة الفساد وإفساح المجال لمزيد من الحريات، إلا أن عناد النظم الحاكمة رفع سقف المطالب لإسقاط النظام بأكمله.
٢. أساليب الاحتواء من جانب النظم الحاكمة لتلك الاحتجاجات، مثل: نظام التخوين والعمالة للخارج ومحدودية نطاق هذه المظاهرات، ثم الدعوة لحوار وطنيٍّ تشارك فيه القوى المعارضة يعلن فيه رئيس الدولة عدم الترشيح مجددًا أو التوريث لابنه.
٣. السمة العامة لهذه الاحتجاجات أنها بلا قائد؛ بل هم مجموعة من الشباب ظهروا على الساحة السياسية والتي تتمثل في الشباب والذين استطاعوا أن يتغلبوا على تضييق النظم الحاكمة على كل سبل العمل السياسي عبر اعتمادهم المكثف على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التعبئة والحشد والتوجيه.
٤. أثارت حركات التغيير العربية مسألتين مهمتين، الأولى: الشرعية الثورية مقابل الشرعية الدستورية، والثانية: الثورة مقابل الثورة المضادة.
٥. النقطة الأخيرة تتصل بالموقف الخارجي من حركات التغيير في الوطن العربي، والقاعدة التي كشفت عنها تلك الحركات هي أن الغرب حليفٌ لكل النظم الاستبدادية، وأنه يظل يدعمها حتى يتبين أنها عاجزة عن الصمود أمام التغيير.

وبالرغم من أن الثورة حققت العديد من الإنجازات فإن الثورة أسفرت عن العديد من السلبيات، أبرزها: الانفلات الأمني وانتشار البلطجة، وكثرة المظاهرات والانقلابات والاحتجاجات، والتي رصدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بـ(٣٣٥) حالة احتجاج خلال الفترة فقط ما بين يناير – ديسمبر ٢٠١١، و٢٠٠ حالة إضراب، وارتفاع الأسعار، وتوقُّف عجلة الإنتاج، ووجود انقسامات بين أفراد الشعب والقوى السياسية وعدم توحد آرائهم.

مما سبق يمكن رصد أهم ملامح وسمات الثورات العربية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- إن الثورات العربية أهم حدث شهدته المنطقة العربية في الخمسين سنة الماضية، وهو سقوط رأس النظام الحاكم في تونس الذي ظل على رأس السلطة ٢٣ سنة، ومن بعده الأنظمة العربية الاستبدادية الأخرى، ومن المؤكد أن الثورة التونسية كانت ملهمة لجميع الثورات الأخرى وصاحبة الفضل في نحت نموذج في التغيير السلمي لم يتوقعه أحد، ولذلك فإن نجاح المرحلة الانتقالية في تونس سيكون له انعكاس إيجابيٌّ على باقي التجارب وسيسهم في ترشيد الفعل السياسي في دول الربيع العربي.
- إننا أمام موجة جديدة من الديمقراطية تأخرت في الوصول إلى العالم العربي في الوقت الذي اجتاحت أوربا الشرقية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي في التسعينيات.
- من أهم ملامح الثورات العربية أنها فاجأت الجميع ولم يكن أحد يتوقعها، وقد يكون هذا سرًّا من أسرار نجاحها.
- صعود التيار الذي يطلق عليه "الإسلاميون" إلى مراكز صنع القرار، ولا يوجد أيُّ نموذج أو سبب منطقيٌّ قادر على الإحاطة بجميع العناصر التي تمكننا من

الفهم الشامل والكامل لانتقال الإسلاميين من موقع التهميش والإقصاء والاستئصال إلى موقع الفاعل الشرعي في الحياة السياسية.

- رفعت كل حركات الاحتجاجات الشعبية والثورية في كل الدول العربية شعارًا موحدًا، وهو: "التغيير" وأصرت عليه بطريقة فاجأت بها الطبقة السياسية والرأي العام العربي والعالمي، وفأجأت به الأنظمة الغربية الموالية للأنظمة العربية، وهو ما أربك التيارات الإسلامية التي تعثرت كثيرًا قبل أن تستوعب ما حدث وتنخرط في المرحلة الجديدة والتي ترددت كثيرًا واضطربت في تعاملها مع نداءات التظاهرة الأولى، لذا يمكن القول إن الإسلاميين لم يكن لهم دور كبير في إطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية، بل إن بعضهم وقف في وجه هذه الدينامية في البداية.

- بعض التيارات السياسية أيضًا ترددت كثيرًا في الوقوف مع الثورة فكان هدفها الوصول لإصلاحات دستورية دون أن تصل إلى حد المطالبة بإسقاط النظام.

- الإسلاميون ليسوا كتلة متجانسة ولا يصدرون عن رؤية موحدة، وهناك تطور كبير في المواقف الفكرية والسياسية للعديد من الاتجاهات السياسية والإسلامية، ويمكن تقسيم موقف الإسلاميين إلى قسمين:

- القسم الأول: جماعات الإخوان، وقد تعاملت مع الثورة بالارتباك الشديد، وكانت غير قادرة على تحديد موقفها السياسي، وأصدرت العديد من التصريحات الشفهية والتي تتحفظ على المشاركة، وأن الجماعة ما زالت تدرس الوضع السياسي.

- القسم الثاني: الجماعات السلفية وهي أكثر التيارات الفكرية والسياسية إصابة بالصدمة؛ لأنه كان يتعامل مع الفكر بقدر من التعالي والقطيعة ويتعاطى مع كل المسائل السياسية من بوابة الفتوى، فكانت من أهم مكتسبات الثورات العربية والتي أدت

إلى النضج الفكري والأيدلوجية للجماعات الإسلامية، وذلك من خلال تطوير الجهاز المفاهيمي للتيارات الإسلامية؛ حتى تتمكن من استيعاب مستلزمات اللحظة الراهنة.

- الحكومات الغربية تفاجأت بما حدث في المنطقة العربية، ولم تعد تقبل بأنظمة عربية تفتقر إلى الشرعية، فالغرب يريد حماية مصالحه على المدى البعيد وهو يعرف أكثر من غيره أن الشعوب إذا كرهت حكامها؛ فإن جيوش الغرب مجتمعة لن تقف في وجهها.

- هذه التحولات والثورات المهمة في البلدان العربية من شأنها أن تفرز حلًّا تاريخيًّا في علاقة الإسلام بالديمقراطية، فلا هو علمانيٌّ حاد ولا متطرف، وتم طرح حل وهو خيار يسمى "الأنكلوساكسونية" وهو التسامح المتبادل بين الدين والسياسة، والذي يعترف بدور العقل في إدارة الشأن العام، والسياسة تقر بدور الدين وقيمه في تشكيل قناعات الأفراد والمجتمعات وتهذيب سلوكياتهم السياسية.

- رغبة الدول العربية في تطبيق النموذج الغربي الديمقراطي ذي الحكم الرشيد، وعدم التنازل عن حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسقوط كل الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تحكم البلاد.

٣- <u>دور شبكة الإنترنت في الحراك السياسي والثورات العربية:</u>

تعد شبكة الإنترنت المنسق العام لثورات الربيع العربي التي أطاحت بالحُكام الديكتاتوريين، وذلك عن طريق قدرتها على الحشد والتعريف والتوعية والتنظيم، وهو ما عرف بعملية "التشبيك الاجتماعي" والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي العربي وبخاصة في ظل دول اعتادت محاصرة وسائل الإعلام التقليدي، ويمكن توضيح دور الإنترنت في الثورات العربية من خلال ثلاثة محاور:

- **المحور الأول**: تعبئة الرأي العام؛ حيث استطاعت شبكات الإنترنت تنظيم الاحتجاجات والتشجيع على الاضطرابات، كما أتاحت مجالات جديدة للدعاية الانتخابية وطرح البرامج الانتخابية وجمع التأييد الشعبي لها.
- **المحور الثاني**: ظهور المواطنة الافتراضية وإفساح المجال أمام ممارسة المواطنة عبر الشبكة، ففي ظل التوترات الدولية القومية وانعدام الحقوق السياسية وعدم مصداقيتها في السياقات الواقعية يصبح المجتمع الافتراضي مجال ممارسة لحقوق المواطنة المطالبة بحقوقه السياسية.
- **المحور الثالث**: تفعيل دور المجتمع المدني؛ حيث استطاعت هذه المنظمات أن تبني قواعد لها في المجتمع الافتراضي، وتعمل هذه المنظمات على استغلال هذه الشبكات في زيادة عدد أعضائها والتواصل بينهم ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها.

وعلى الرغم من أن هناك بعض المقولات التي تؤكد أن الثورة التكنولوجية لم تخلق ثورات واحتجاجات ولكنها كانت أداة من أدواتها، فإنه من المؤكد أن هذه التكنولوجيا الهائلة تركت تأثيرات هائلة على المجتمعات العربية من الناحية السياسية، وهذه التأثيرات يمكن إيجازها فيما يلي:

١. أن ما قدمته الثورة التكنولوجية والاتصالية بأدواتها الفائقة ووقائعها الافتراضية باتت معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وإدارته وتغيره لإعادة تركيبه وبنائه من جديد سواء تعلق الموضوع بالهوية الثقافية أو بالحرية والسلطة القوية.
٢. الثورة التكنولوجية شكلت فرضية وجودية أمام المجتمعات العربية لكي تخرج من قصورها العقلي والفكري وتشارك في صنع العالم بإيجابية.

٣. أسهمت في تمكين الأصوات المهمشة من إسماع صوتها ومطالبها بشكل مسموع لكل الأصوات السياسية سواء كانت داخلية أو خارجية.

٤. ساعد الإعلام الإلكتروني على إبراز دور الجماهير وتفوقها على قياداتها، إذ أسهمت هذه الشبكات في انطلاق الاحتجاجات والثورات الشعبية، وامتلكت أدوات تفاعل غير مسبوقة للحد الذي يقال إنها تفوقت على الدولة.

٥. ساعدت على كسر الحواجز بين الحدود والمجتمعات نحو الرقابة والتعتيم واحتكار المعلومات؛ مما أدى إلى تشكيل هوية عابرة بأبعادها الثقافية والفكرية المختلفة.

٦. استطاع الشباب العربي وبخاصة الفاعلون أن يتجاوزوا الحداثة إلى ما بعدها من خلال انخراطهم في الحداثة الفائقة الثورة الاتصالية والافتراضية.

٧. استطاع الإعلام الإلكتروني تطوير العملية الديمقراطية وممارسة ما يطلق عليها "الديمقراطية الشعبية" وطرح وجهات النظر والمشاركة في الآراء والمناقشات وإبداء الآراء والأفكار دون قيود، هذا بالإضافة إلى ربط الحاكم بالمحكوم وتمكين الأفراد من الاطلاع على وثائق حكومية أو زيارة المؤسسات السياسية والانتخابية.

٨. أثر الإعلام الالكتروني على أداء وسائل الإعلام التقليدية، إذ أسهم الإعلام الإلكتروني في تحقيق مشاركة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية متخلصة بذلك من الإعلام التقليدي الذي يعامل الجمهور كمتلقٍّ سلبيٍّ.

وهناك من أضاف مجموعة من العوامل الأخرى التي منحت الإعلام الإلكتروني دورًا مؤثرًا في الثورات العربية، والتي تتمثل فيما يلي:

١- وضع أطر سياسية محددة وواضحة: حيث كانت الثورات العربية محددة الأهداف والملامح والشعارات معتمدة في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي

وضعت لهذه الثورات الأطر التنظيمية السياسية المحددة بشكل غير مسبوق؛ مما ترتب عليه زيادة في الوعي العام للمطالب الأساسية التي يمكن البناء عليها مستقبلًا للمطالبة بالحقوق الأخرى.

٢- ابتكار خطاب سياسيٍّ في مواجهة الخطاب الرسمي: حيث اتسم الخطاب الإلكتروني الذي يتبناه الشباب بأنه واقعيٌّ وجادٌّ ويخاطب العقل، ونابع من عقل واعٍ بمتطلبات المرحلة وإرادة قوية.

٣- صناعة الرواية الإعلامية: استطاع الإنترنت الخروجَ بالرواية الإعلامية من نطاق السلطة وأصحاب النفوذ بعيدًا عن سطوة الإعلام الرسمي، حيث أتاح الفضاء الإلكتروني بطرح وجهات النظر المختلفة بحرية تامة؛ مما رسخ مفاهيم الديمقراطية.

٤- القدرة على تنظيم الاحتجاجات: فلقد لجأ الناشطون السياسيون إلى الإنترنت في تبادل المعلومات والخطط قبل اندلاع الثورة وتحديد المواعيد وتنظيمها بشكل منظم للغاية.

مما تقدم يمكن القول إن الإعلام الإلكتروني أصبح الواجهة الإخبارية؛ وذلك لما فرضته التحولات المتسارعة وثورة المعلومات، وقامت بدور مؤثر وفعال في دعم الحراك السياسي والثورات العربية، فلقد رصدت دراسة نجوى عبد السلام، خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتي ٣١ مارس ٢٠١١ كل ما جاء على Twitter، والتي تتعلق بالثورة المصرية، ولقد أكدت الدراسة أن الموقع حرص على وصف الأحداث التي تقع في ميدان التحرير، واهتمت المدونات المصغرة منذ عودة الإنترنت إلى مصر في فبراير بالرسائل التي تتوقع أحداث دموية في ميدان التحرير كرد فعل على النداء الذي أذيع في التلفزيون المصري بضرورة إخلاء الميدان، وتصدرت أبرز العبارات فيما يلي: "**يبدو أن الحكومة تجهز لأمر ما**"، "**كلنا على استعداد للموت**"، كما أسهم تويتر في العديد من الرسائل التي تدعو المتظاهرين إلى الصمود وعدم التراجع عن تحقيق أهداف الثورة وهو إسقاط النظام وعملت الرسائل التي نشرت على Twitter على رفع الروح المعنوية

للمشاركين في الثورة والحفاظ على تماسكهم في مواجهة القوة المفرطة المستخدمة من قبل النظام، والدعوة لإقالة وزارة أحمد شفيق، وامتد تأثير تويتر للثورات العربية، فعقب قيام القذافي باستخدام أسلحة الجيش الليبي في قتل المتظاهرين، انتشرت على تويتر في ٢١ فبراير ٢٠١١، الرسالة التالية: "مبارك كان يسيء لشعبه لكن القذافي كان يسيء للبشرية"، وأعيد نشر هذه الرسالة ٣٠٦٥ مرة، كما حرصت المدونات على التنديد بالعنف الذي يمارس في اليمن وليبيا وسوريا والبحرين، كما اهتمت المدونات الصغيرة بالإشارة إلى اتباع الحكام لنفس الإستراتيجيات لقمع الشعوب، ودعت إلى التعاون والتنسيق وتشارك الخبرات لمواجهة أساليبهم في السيطرة على المعارضين، ولم تقتصر الشعوب العربية في إبداء آرائها تجاه المواقف العربية بل اتجه نشاطها إلى المواقف الغربية، حيث سخر مستخدمو Twitter من المواقف المتضاربة لعدد من السياسين مثل وزيرة الخارجية الأمريكية ونشروا بمناسبة زيارتها لميدان التحرير: "**عزيزتي هيلاري كلينتون، شكرًا للإنترنت التي مكنت من البحث عن تصريحات أيٍّ شخص خلال فترات سابقة، هل جربت ذلك من قبل؟**".

كما أكدت دراسة مروة شبل أن صفحات الفيس بوك مثل: "**كلنا خالد سعيد**" ودعوات التظاهر المختلفة على Facebook، كان لها دورٌ في إنجاح الثوارت العربية، فضلًا عن دورها في فضح ممارسات السلطات في مصر في أثناء الثورة والجرائم التي ارتكبتها، وأصبح الإنترنت المصدر الرئيس لوسائل الإعلام العالمية المختلفة لنقل ما حدث في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا بالإضافة للاحتجاجات المختلفة في البلاد العربية، كما لا يمكن إغفال دور مقاطع اليوتيوب والتي قامت بدور بارز في تغطية أحداث ٢٥ يناير؛ مما جعلها تتفوق على الوسائل التقليدية بشكل كبير، فانتشار مقاطع تصوير مثل **السيارة الدبلوماسية التي دهست المتظاهرين، ومشاهدة موقعة الجمل، والاعتداءات التي حدثت للمتظاهرين العزل**، كل هذه الأحداث حفزت الكثيرين للدخول لموقع اليوتيوب والاطلاع على الأحداث، واعتبار اليوتيوب وسيلة أساسية من

الوسائل التي يتم الاعتماد عليها لاستقاء المعلومات ومعرفة الأخبار والأحداث، ولعل ما يميز اليوتيوب ما يتضمنه من مؤثرات سمعية وبصرية وحركية، وهو ما يجعلها أكثر مصداقية، بينما تفوقت المواقع الإخبارية على غيرها من الوسائل الإعلامية الإلكترونية في توافر معايير الأداء الإعلامي والدقة والسبق الإعلامي والتوازن والمتابعة الإعلامية والتفاعلية في العرض.

كما أشار الكاتب الأمريكي **EitanZukramoul** وهو أحد كبار الباحثين في الإعلام الإلكتروني أن شبكة الإنترنت قامت بدور محوريٍّ في الثورة التونسية وإقناع التونسيين أن الوقت قد حان للنزول للشارع، ويتفق مع هذا القول عدد من الباحثين والذين يرون أن الإنترنت يعتبر من أهم قيادات الثورة التونسية، وأن فيسبوك أسهم في فك الحصار عن الانتفاضة التونسية عندما كانت في مربعها الأول، وذلك عن طريق نقل أعمال القمع التي مارستها الأجهزة الأمنية التونسية والاطلاع الدائم على مجريات الأحداث في الميادين؛ مما أسهم في نزول التونسيين إلى الشوارع والانضمام إلى المظاهرات الحاشدة.

ولقد أصدرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقريرها الرابع حول حرية استخدام الإنترنت فى العالم العربى، خلال فترة الحراك الثوري فى العالم العربى، وأطلقت على التقرير عنوان «ميدان وكيبورد» لارتباط الثورات التى شهدتها ميادين الحرية فى أكثر من بلد عربيٍّ بشبكات التواصل الاجتماعى على الإنترنت، مثل «فيس بوك» و«تويتر» و«فيلكر»، وغيرها. ويبدأ التقرير بالإشارة إلى هاشتاج على موقع تويتر للتدوين القصير، ابتدعه ناشط سعوديٌّ في نهاية مايو ٢٠١٢، في أثناء إجراء أول انتخابات رئاسية مصرية حقيقية فى التاريخ المصرى الحديث، اسمه "**الشعب يريد الوقوف فى طابور انتخابيٍّ**"، كان حدثًا مختلفًا ومميزًا، يندر أن يحدث فى العالم العربي، وتفاعل معه الكثير من نشطاء الإنترنت من البلدان العربية. فهذا هو الإنترنت،

وهذا ما تتيحه شبكات التواصل الاجتماعى للنشطاء العرب: الحشد والتواصل وبث الأخبار والتفاعل، فالانتقال من جروب خالد سعيد على «فيس بوك»، إلى هاشتاج «سيدي بوزيد» على تويتر، ومن صورة محمد بوعزيزي على فليكر، إلى مقطع فيديو مظاهرات «دوار اللؤلؤة» بالبحرين على «يوتيوب». كلها أدوات أتاحت للشباب التواصل فيما بينهم فى زمن الثورات.

وهذا ما أكده المحلل الرقمي Brian Solis من أن الثورة الاتصالية الإعلامية الهائلة هي التي كان لها الدور الحاسم في أحداث مصر، فلقد أصبح الإعلام الجديد واقعًا جديدًا، وبات هاجسًا للحاكم المستبد ومساعدًا للمحكوم والذي يستخدمه لكي يسمع صوته للعالم وتعبئة الرأي العام عن طريق مقرات إلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لبلورة المواقف وإحداث التفاعل الافتراضي بين الملايين قبل أن يتحول إلى عمل على أرض الواقع؛ مما ينبئ بحدوث زلازل سياسية اقتلعت كل الأنظمة السياسية المستبدة .

مما سبق يمكن القول إن شبكة الإنترنت استخدمت أدواتها الإعلامية التكنولوجية بشكل غير مسبوق، وكان لها دور بارز ومؤثر في الثورات العربية، عن طريق التغطية الشاملة على أوسع نطاق وفي وقت حدوثها، بل ترى الباحثة أنها أسهمت في أرشفة الأحداث السياسية لحظة بلحظة، مما ضاعف تأثيراتها، وضاعف من انخراطها في الحياة السياسية التي تشهدها المنطقة العربية؛ لهذا ينظر إلى شبكة الإنترنت بأنها التي قامت بالدور الفعال والمؤثر في الثورات العربية.

●●●